



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداوالات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الرابعة - الدورة الخريفية 2007م - العدد: 04

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 11 ذو القعدة 1428
الموافق 21 نوفمبر 2007 (مساء)

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية السادسة ص 03

• مواصلة المناقشة العامة حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2008.

2. ملحق ص 31

• تدخلان كتابيان.

**محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الأربعاء 11 ذو القعدة 1428
الموافق 21 نوفمبر 2007 (مساء)**

وإنني لأسجل باهتمام كبير أن الحكومة، وفي برنامجها الذي قدمته أمام المجلس الشعبي الوطني وعرضته أمام مجلس الأمة، قد حددت الخطوط العريضة الرامية إلى تحسين سير هذين النظامين.

وإننا لنتساءل عما إذا كان البرنامج المحدد من طرف الحكومة والتدابير التي اقترحتها الحكومة - في إطار البرنامج - كافية لضمان توفير خدمات صحية فعالة، عادلة وناجعة.

ونتساءل إن كانت هذه الاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة كافية للتكفل - بأتم معنى الكلمة - بصحة المواطنين.

إن هذا السؤال يقودنا إلى البحث عن نظام صحي يضمن لنا خدمة نوعية ويكون في آن واحد فعالا واقتصاديا.

إن الأمر - في الواقع - خيار سياسي بالدرجة الأولى، إن مسألة الصحة تطرح اليوم كمشكل مالي، لكن ينبغي تجاوز هذا الإشكال وحله بكيفية سياسية. صحيح أن السياسة الصحية قضية تخص المجتمع بكامله غير أنها وقبل كل شيء هي من صلاحيات الدولة، فهي التي يجب أن تقود عملية توزيع العلاج.

إن الصحة ليست ببضاعة، فإن لها وبدون شك تكلفة لكن ليس لها ثمن، فمن غير المعقول تركها لأهواء السوق أو حتمية السوق كما يريد لها أنصار الليبرالية المتوحشة، وطالما أن الصحة لا ثمن لها فيجب حتما إبعادها عن آليات السوق.

إن هناك الكثير من التساؤلات التي تثار بصفة منتظمة حول النظام الصحي أهو طب جماهيري أم طب نوعي؟ وما هو السهم الذي يمكن إعطاؤه لهذا القطاع ضمن دخل الأمة؟ وماهي نسبة الدخل الوطني المخصصة للصحة؟

إنني أعتقد أنه حان الوقت لإجراء تفكير عميق حول هذه المسألة.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد كريم جودي، وزير المالية؛
- السيد السعيد بركات، وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الخامسة والأربعين زوالا**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش الذي شرعنا فيه صبيحة هذا اليوم حول نص قانون المالية لسنة 2008 ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق بوحارة.

السيد عبد الرزاق بوحارة: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور،

يتعرض قانون المالية كل سنة إلى مساهمة هيئات الضمان الاجتماعي في ميزانية قطاع الصحة، وتقدر هذه المساهمة هذه السنة بمبلغ ثمانية وثلاثين ألف مليار دينار جزائري، وحول هذه المسألة هناك تعليق أو سوء تفاهم.

إن هذه المسألة تطرح في الواقع مشكلا أكبر وهو مشكل تمويل نظام العلاج وتحديد مصادر تمويل نظام الضمان الاجتماعي، إن هذين النظامين المتلازمين يقتضيان الإدماج في بعضهما البعض وذلك في إطار نظرة موحدة للحماية الصحية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار ينبغي أن تقدم هذه الميزانية في شكل ميزانية برنامج محددة الأهداف تحديدا دقيقا، يعني إعطاء البرلمان إمكانية مراقبة ميزانية الضمان الاجتماعي وهذا في إطار ميزانية مبرمجة وعصرية. هذه هي كلمتي سيدي الرئيس، ولن أنهي بدون أن أشكر اللجنة الاقتصادية والمالية حول التقرير الذي قدمته، وإنني أشاطرها الرأي في كل اقتراحاتها وملاحظاتها التي تقدمت بها وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرزاق. السيد محمد مخلوفي تقدم بتدخل مكتوب سوف يحال إلى السيد الوزير ويرد عليه في حينه؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر دحان.

السيد عبد القادر دحان: بسم الله، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم، معالي السادة الوزراء ومساعديهم، زميلاتي وزملائي الأعضاء، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. أولا، أثنى مجهودات الحكومة واللجنة الاقتصادية والمالية على ما بذلته من جهد في إعداد هذا المشروع آملا أن يكون في مستوى تطلعات وآمال وانشغالات المواطنين والمواطنات.

ولا يفوتني هنا أن أضيف بعض الانشغالات والاهتمامات راجيا أن تجد الأذان الصاغية والقلوب الواعية وهي كالاتي:

- أولا في مجال الطاقة والكهرباء: لقد استبشر المواطنون خيرا للقرار الذي اتخذ بشأن التخفيض في تسعيرة الكهرباء الذي يعتبر في نظر الجميع مبادرة خيرة من بين المبادرات التي تخفف العبء على المواطن البسيط في ربوع مختلف مناطق الجنوب الكبير.

فلن أكون مبالغا بل ولا متحايلا إذا قلت إن معدل استهلاك من يملك الوسائل الكهربائية الضرورية في بيته يفوق معدل ما حدد من سقف القرار والمحدد بـ 8000 كيلو واط وأعتقد بل وأؤكد أن

إن بلادنا تتوفر على جيوش من الإطارات الكفأة من مستخدمي الصحة، وعلى هياكل الضمان الاجتماعي، والمنظمات الاجتماعية والنقابية، والإدارة العمومية والبرلمان وبإمكانها جميعا المساهمة في إعداد سياسة للحماية الصحية والاجتماعية وفي تحديد نظام للصحة ناجع واقتصادي.

ولذلك فإنني أقترح إنشاء لجنة وطنية للتفكير في هذه المسألة التي تكتسي أهمية بالغة لاسيما بالنسبة لصحة ورفاهية مواطنينا.

ولابد أن يتوج هذا التفكير بإصلاح عميق يسمح بوضع نظام موحد للحماية الصحية والاجتماعية وتحت وصاية واحدة بطبيعة الحال.

إن مثل هذا الإصلاح يجب أن يكون تدريجيا وأن يطبق وفق تخطيط مدروس بدقة، ومن المعروف أن الثورة يمكن أن تقوم في أيام قليلة لكن الإصلاح يتطلب عدة سنوات.

ومن أهداف الإصلاح المنشود:

- إقامة نظام موحد للوقاية الصحية والاجتماعية؛
- ضمان استقلالية تسيير المنظومة الصحية والاجتماعية؛

- المحافظة على مبدأ التضامن والتغطية الشاملة للضمان الاجتماعي؛

- ضمان الاستفادة العادلة من الخدمات الصحية لكافة المواطنين وذوي الحقوق الذين يعانون من المرض ومن العاهات والحوادث؛

- إعادة الاعتبار لمبدأ مجانية العلاج بإعطائه معناه الحقيقي؛ وأقول إن مجانية العلاج من أهم المكتسبات في بلادنا بعد الاستقلال وهذا المبدأ يتجاوب مع محتوى المشروع الوطني لثورة نوفمبر؛

- رفض الخيار الليبرالي للنظام الصحي نظرا لخطورة الفوارق الاجتماعية التي قد تنجم عنه، مع الإشارة إلى أن هذه الرؤية لا تحد من ممارسة النشاط الطبي الحر شريطة أن يخضع إلى مقتضيات الخدمة العمومية.

وفي كل الحالات، لابد من تمكين البرلمان من إبداء رأيه حول ميزانية هيئات الضمان الاجتماعي.

خاصة السنة الثالثة ثانوي والتي أعدت لاستقبال عدد أقل بكثير من هذا؛ وهل بمقدور أي أستاذ أن يتحمل تعليم هذا الكم الكبير وتزويده بالكفاءات والخبرات اللازمة لقسم يتفاوت تلامذته من حيث القدرات العقلية والذهنية؛ ويوفق في تدريسهم بشكل جدي في مثل هذا الوضع الذي يشبه المحشر؟

فما فائدة البخل بالمناصب المالية وتضييع أجيال في زحمة هذا الاكتظاظ؟ أما أن الأوان في هذا الوضع المالي المريح أن يعاد النظر في وضعية ما يعيشه أبناؤنا وبناتنا من إفراط وتفريط؛ إفراط في فرض عطل مدرسية لا تفيد أبناءنا، في الخريف والشتاء مثلا ليتم الدخول في عز الصيف في مطلع شهر سبتمبر، أجل جاءت عطلة خريف هذه السنة في وقت لم تستكمل فيه الترتيبات الكاملة للدخول المدرسي فهل هي عطلة إجبارية أم مدروسة علميا وتربويا؟

- رابعا في مجال السكن: لا يفوتني سيدي الرئيس، وما دنا بصدد دراسة قانون المالية أن أقتراح رفع المبلغ المحدد للسكنات الريفية في مناطق الجنوب وخاصة في ولايتنا من 500.000 دج إلى 750.000 دج نظرا لكون مواد البناء عرفت ارتفاعا مذهلا يفوق مبلغ هذا الغلاف المالي وفي نفس السياق فقد استفاد بعض المواطنين في إطار النكبات من الأمطار في السنوات الماضية من إعانة مالية لم تتجاوز خمسين ألف دينار جزائري (50.000 دج) فقط ومع هذا سجلوا من بين المستفيدين من سكن من طرف الصندوق الوطني للسكن. أقول إن هذه المنحة لا تكفي حتى لطلاب سكن عادي، فكيف يحرم المواطن المنكوب من إعادة تسجيله ضمن المستفيدين من السكن؟ وإني أقتراح بل وألح أن تعتبر منحة 50.000 دج و100.000 دج إعانة لا استفادة وشطب كل المستفيدين من البطاقة الوطنية حتى يتمكنوا من الاستفادة من سكن كباقي المواطنين مستقبلا. من ناحية أخرى وفي إطار البناء يُطالب المواطنون عندنا بالإنجاز المسبق...

السقف الذي يستهلكه المواطن العادي بولاية أدرار والمناطق الشبيهة بها لا يقل عن 13.000 كيلو واط وأدعو هنا بل وألح الطلب أن يعاد النظر في هذه المناطق بالنسبة للقرار وذلك بالقيام بدراسة ميدانية من خلال فواتير الاستهلاك بالمناطق المشار إليها لأن الدراسة تمت على ما أعتقد على معدل الاستهلاك عبر الجنوب الكبير وهذا الجنوب بشساعته كما تعلمون يختلف باختلاف المناطق حرارة وقيظا.

فما يستهلكه المواطن من غاز ومازوت مثلا في منطقة النعامة والبيض يفوق بكثير ما يحتاج إليه المواطن عندنا وهكذا دواليك.

وأقتراح أن يعزز رأيي بالسعي إلى تخفيف معاناة المواطنين والسعي قدما إلى رفع السقف إلى 13.000 كيلو واط.

- ثانيا في مجال التشغيل: وتدعيما لوضع هذا المواطن في تخفيف معاناته أرى أنه أن الأوان للقيام بدراسة جادة لوضعية البطالة والبطالين وفتح مجالات الشغل خاصة للشباب والعاطلين عن العمل من الذين يحملون شهادات عليا وغيرهم بدلا من تركهم يتسكعون في الشوارع أو عرضة للآفات الضارة لأن هذا الوضع ينذر بخطر محقق وينبغي أن تتخذ تدابير عاجلة في الأمدين القريب والمتوسط لامتصاص البطالة من خلال ورشات عمل والشركات ومجالات العمل الأخرى.

كما أقتراح رفع منحة الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وتوظيف عقود ما قبل التشغيل إلى ضعف ماهي عليه الآن حتى يتمكن المستفيدون من سد جزء من حاجياتهم، أقول: جزء من حاجياتهم! والتفكير في إنشاء صندوق خاص بالبطالين خاصة أرباب العائلات منهم.

- ثالثا في مجال التربية والتعليم: يشهد قطاع التربية والتعليم بولاية أدرار شحا في مناصب العمل خاصة أساتذة التعليم الثانوي والعمال المهنيين في مختلف الأطوار وعدم وجود التعليم التحضيري في جل المدارس، إذ يصل تعداد التلاميذ في جل الثانويات إلى قرابة 60 تلميذا في القسم الواحد

المداخل النفطية مما يشكل عائقا في تمويل المشاريع المستقبلية.

هذه البحبوحة المالية التي منحها لنا ارتفاع الأسعار النفطية في الأسواق العالمية جدير بنا أن نغتنمها فرصة في بلورة سياسة اقتصادية متكاملة تندرج ضمن استراتيجية شاملة واضحة المعالم طويلة المدى تستهدف فعلا تطوير البلاد والعباد والخروج تدريجيا من التبعية بالاعتماد على المداخل النفطية والتي هي ليست قدرا مقدورا علينا على غرار ما فعلته بعض البلدان التي لا تملك لا طاقتنا ولا قدرتنا والتي حققت قفزة كبيرة مكنتها من الخروج من التخلف والتبعية، لماذا لا نستفيد من تجاربها لاختصار الزمن؟ الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها هو أحق بها.

إلى متى تبقى الجزائر تابعة في غذائها إلى استيراده ومرهون أمنها الغذائي بتقلبات أسعار البورصة التي لا نتحكم فيها؟ هذه المواد الأساسية باتت تستعمل سلاحا يهدد استقلال الشعوب وسيادتها.

إن لم نتدارك الوضع واستمر تكريس التبعية الغذائية، هذا يعرض البلاد إلى نفس التهديدات.

سيدي الرئيس، رغم الأموال الطائلة المخصصة لدعم القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا وتحويله إلى قطاع اقتصادي بديل لم يحقق الأهداف المسطرة له خاصة الاكتفاء الذاتي في المواد الاستراتيجية ومن ثم التخفيف عن ميزانية الدولة عبئا ماليا ثقيلًا يقدر بملايير الدولارات، أذكر على سبيل المثال لا الحصر القمح ومشتقاته الذي يكلف ميزانية الدولة مليار و300 مليون دولار والحليب يكلف تقريبا مليار دولار سنويا.

نتساءل هل لنا فعلا سياسة فلاحية ناجعة، ناجحة؟ السؤال يبقى مطروحا؛ علما بأن هذه المواد يعتبر فيها الجزائري من أكبر المستهلكين لها في العالم.

آن الأوان للتكفل بهذا القطاع الاستراتيجي ليؤمن غذاءنا ومن ثم غذاء الأجيال القادمة في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر.

السيد الرئيس: شكرا للسيد دحان والكلمة الآن للسيد الطاهر زيشي.

السيد الطاهر زيشي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، زميلاتي، زملائي، السيدات والسادة في أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى متى يبقى الاقتصاد الجزائري ومن ثم موارد الدولة تابعة إلى الجباية النفطية لتشكيل ميزانيتها على الصعيد المزدوج: التسيير والاستثمارات العمومية؟

إلى متى تبقى مداخل الدولة مرهونة صعودا وهبوطا برحمة الأسواق العالمية؟ متى ازداد الطلب وارتفع السعر نتنفس الصعداء ومتى انخفض الطلب وتراجع السعر نصاب بزكام فصل الشتاء؟

هذه التبعية الشبه كلية للريوع النفطية والتي تمثل 97% من مداخل الدولة، الاعتماد عليها يعرض البلاد والعباد على المدى المتوسط والبعيد خاصة إذا تراجعت الأسعار النفطية - لا قدر الله - إلى اضطرابات اجتماعية واقتصادية تترتب عنها نتائج وخيمة وقد عرفت البلاد هذه الوضعية في السابق.

سيدي الرئيس، رغم السياسات المختلفة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ سنوات عديدة للتخفيف من التبعية باتخاذ بعض الإجراءات لتشجيع الصادرات غير النفطية والتي حققت نتائج محتشمة لا ننكرها عند انطلاقها ولكنها لم تصمد طويلا وهذا ما يبين غياب رؤية اقتصادية شاملة طويلة المدى.

المطالب الاجتماعية بجميع أنواعها تزداد سنة بعد أخرى وهذا ما يبينه مشروع قانون المالية لسنة 2008، مما يستوجب على الدولة لتغطيتها توفير الكمية المالية المطلوبة لذلك.

طبعا هذه الكمية المالية ليس لها موارد أنتجتها ثروة اقتصادية ابتكرناها ولكن ستؤخذ لا محالة من

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
قبل أن أتطرق إلى مداخلتي هذه المتواضعة،
اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أتقدم بالشكر الجزيل
إلى السيد الوزير على العرض الذي قدمه لنا وهو
تقديم قيم، كما أنه كذلك وشكري موصول أيضا
إلى اللجنة المختصة على التقرير القيم والنير.

سيدي الرئيس المحترم، من خلال قراءتنا وتصفحنا
لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2008 المقدم
لنا، يتضح لنا لأول وهلة أنه يندرج في سياق
مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي الذي يطمح من
حيث القوام والوسائل المسخرة لإنجازه إلى بروز
اقتصاد عصري يندمج تدريجيا ضمن حركة العولمة
وتنمية اقتصادية دؤوبة ومستدامة موجهة أساسا
نحو التكفل بالحاجات الأساسية للمواطنين وتوفير
ظروف مواتية لتحقيق رفاهيتهم وتقليص بؤر الفقر
ونسبة البطالة وذلك من خلال تدعيم وتكييف كل
التراتب الخاصة بالمساعدات على استحداث مناصب
شغل وتأمينه لأن المواطن يتبوأ مكانة متميزة في
كل النشاطات وكل الإصلاحات الرامية إلى تحقيق
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كما يظل
المواطن الفاعل والمستفيد لاسيما من خلال تحسين
ظروف معيشته باستمرار.

سيدي الرئيس المحترم، في نظري الشخصي،
لا يمكننا إطلاقا التقليل من حجم الإنفاق العمومي
عند اعتمادنا 19 دولارا كسعر مرجعي لبرميل النفط
ولكننا نعتبره خيارا حتميا علينا لمواصلة سياسة
الحذر من التقلبات المفاجئة لأسواق النفط العالمية
حتى يتسنى لنا تأمين وتمويل كل البرامج - اقتصادية
كانت أو غيرها - من كل التقلبات المفاجئة لهذه
الأسواق، ولهذا تم توجيه فائض قيمة ناتج الجباية
النفطية لدعم صندوق ضبط الإيرادات من أجل
تغطية عجز الميزانية وتمويل المشاريع المبرمجة
والتحكم في التضخم والسيولة النقدية وتسديد
المديونية... إلخ.

سيدي الرئيس المحترم، رغم اعتماد مسار إصلاح
مالي بنكي ومصرفي إلى غير ذلك، الذي نعتبره نحن
كسياسة شاملة ترمي إلى رفع الفعالية والأمان

سيدي الرئيس، البحث العلمي هو العجلة الحقيقية
للتنمية المستدامة باكتشافاته وابتكاراته والركيزة
التي يعتمد عليها في تطوير الاقتصاد الوطني وما
ينتج من ثروة اقتصادية دائمة وبديلة للثروة
النفطية الزائلة ومصدرا حقيقيا لموارد الدولة ومن
ثم تطوير البلاد وتحقيق الازدهار والتقدم والوسيلة
الناجعة التي تمكن من التحكم في التقنيات
والتكنولوجيات الحديثة التي نطالب بها الشركات
المستثمرة في الجزائر بنقلها إلينا.

إلا أن النسبة الضئيلة المخصصة لهذا القطاع
الحيوي - للأسف - لا تمكنه بالقيام بدوره ومساهمته
في تطوير البلاد وتحقيق التقدم - على غرار بعض
البلدان التي كانت تعد فقيرة ومتخلفة استطاعت أن
تقفز قفزة كبيرة في مدة زمنية قصيرة عندما
اعتمدت البحث العلمي كوسيلة في تطوير البلاد
وتحقيق التقدم.

سيدي الرئيس، قال الشاعر:

بالعلم والمال يبني الناس ملكهم

لا يبني ملك بجهل وإقلال

وقال الحكماء: إذا أردت الدنيا فعليك بالعلم،
وإذا أردت الآخرة فعليك بالعلم، وإذا أردتهما معا
فعليك بالعلم.

بودنا أخيرا، سيدي الرئيس، التعرف على كيفية
حساب نسبة التضخم التي قدرت لسنة 2007 بـ 2.4
في الوقت الذي عرفت فيه بعض المواد الأساسية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر والكلمة الآن
للسيد أحمد بلعالية.

السيد أحمد بلعالية: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

معالي السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة ممثلي الصحافة والأسرة
الإعلامية،

معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، يطيب لي مرة أخرى أن أتقدم بجزيل
الشكر إلى السيدات والسادة أعضاء اللجنة المالية
بمجلس الأمة على ما جاء في تقريرهم من توصيات
وتفسيرات لمحتوى قانون المالية المقدم من طرف
الحكومة لسنة 2008، والشكر في هذا الباب موصول
لجميع من ساهم من بعيد أو قريب في بعث مشروع
هذا القانون.

لقد سعت الحكومة جاهدة من خلال الخطوط
العريضة لقانون المالية لسنة 2008 أن تلائم بين
متطلبات التنمية الوطنية والاحتياجات الاجتماعية
للمواطنين وإجراءات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية
العامة.

فما يتحقق يوميا على أرض الواقع لا ينكره
إلا جاحد فمنذ مقدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة
سنة 1999 تغيرت الأمور كثيرا، فقد تصالح الجزائريات
والجزائريون مع أنفسهم وفيما بينهم واختاروا عن
طواعية وبإيمان كبير التوجه إلى المستقبل عبر
العمل من أجل صون الأمن والاستقرار داخل الوطن.
وأضحت الجزائر لذلك بلدا جالبا للاستثمارات
الأجنبية ولو أن البيروقراطية وما تبقى من الطابور
المعادي لنهوض الجزائر لازال يعشعش بيننا
ويعرقل تجسيدهاته الاستثمارات.

إن العناوين الواضحة والبارزة التي يحملها
قانون المالية لسنة 2008 دليل آخر على الرغبة
الأكيدة للحكومة من أجل تكريس حقيقي لغد
أفضل.

إن مواصلة تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة
لتجسيد مشاريع البنية التحتية والمشاريع الكبرى
كالطريق السيار شرق - غرب وتحديث السكة
الحديدية وعصرنة الموانئ والمطارات وإقامة الأقطاب
الجامعية وتشبيد المركبات الرياضية وغيرها،
هاته المشاريع تأكيد آخر من أجل تجسيد أحلامنا
على أرض الواقع.

وجودة الخدمات المالية، إلا أن هناك بعض النقائص
التي لا يمكننا إنكارها والتي تعيق سياسة القروض؛
ومن بين هذه النقائص وجود مشاكل في المؤهلات
والتخصصات، زيادة على ذلك التأثير السيئ للإعلام
البنكي على النشاط، خاصة المتعلقة بالقروض
والتحصيل والمدة الطويلة التي تستغرقها لمعالجة
الملفات التي تمتد أحيانا إلى مدة طويلة.

سيدي الرئيس، ومن هذا المقام، لدي بعض
الانشغالات أو التساؤلات التي وددت أن أطرحها
على مسامعكم؛ ولكن عند سماعي إلى عرض السيد
الوزير وتقرير اللجنة المختصة، أكتفي بسؤالين لأن
الانشغالات التي وردت وأردت طرحها قد طرحت من
بعض الإخوة سواء في اللجنة أو في المجلس
الشعبي الوطني وقد تمت الإجابة عنها من قبل
السيد الوزير والبعض تم تعديلها، كتقليص الجباية
المتعلقة بالاستثمار وخاصة الاستثمار الفلاحي،
إعفاء البذور من الضريبة الجمركية ومنح مساعدات
مالية كمساهمة مع الفلاحين عند اقتناء آلة الفلاحة،
تقليص الضريبة على القيمة المضافة على المنتوجات
ذات الاستهلاك الواسع ولهذا أكتفي بسؤالين فقط:
- السؤال الأول: هل يوجد نظام رصد وكشف
مسبق للمخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة؟

- السؤال الثاني: هل يوجد تنسيق بين مختلف
الهيئات والمديريات المكلفة بمنح القروض؟
الشكر موصول إلى سيادة الرئيس المحترم،
وكل الإخوة على حسن الإصغاء، والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد والكلمة الآن
للسيد عبد القادر نيشاني.

السيد عبد القادر نيشاني: شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة
وأزكى التسليم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي السيد وزير المالية المحترم،

بآثارها مباشرة على المواطن البسيط وعلى الاقتصاد ككل لذلك يجب مراعاة هذا الجانب الهام مستقبلا. يهمني أيضا الإشارة إلى مدينة الشلف لأؤكد مرة أخرى شكر مواطنيها الكبير لحجم الرعاية التي تحظى بها بفضل سياسات السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية في المجالات التنموية فحجم الاعتمادات المالية وتعداد المشاريع المخصصة لمدينة الشلف للنهوض بها كفيلة إن شاء الله بتغيير وجهها وجعلها قطبا اقتصاديا وفلاحيا حقيقيا. وفي هذا المجال فالتوجه الهادف إلى بعث مدينة الشلف عن طريق مدينة جديدة يبقى الحل الأمثل لإعادة بنائها إلى وضعها الطبيعي الذي شوهه زلزال 1980، إن القضاء على المباني الجاهزة وبناء مدن جديدة سيحول مدينة الشلف من "دواوير" إلى مدينة حقيقية.

وفي هذا المجال، الثناء والشكر موصول إلى السيد وزير الداخلية ومصالحه على ما بذلوه من جهودات من أجل تجسيد هذا المشروع وتكريسه على أرض الواقع.

إنني أدرك كما قد يدرك غيري أن بداية تغيير وجه الشلف وإعادة إعمارها بطريقة حضرية ستكون صعبة، لكن آثارها مستقبلا ستعود بالنفع على جميع المواطنين والمواطنات، لذلك فإنني أدم وبقوة إعادة بناء مدينة الشلف والقضاء على المباني الجاهزة، وهذا لن يتم...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر والكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

السيد محمد بن جديدي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السادة معالي الوزراء الأكارم ومرافقيهم، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، طاب يومكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ما من شك أن ارتفاع مداخيل البترول، يدفع الجزائريات والجزائريين إلى الأمل في يوميات أكثر إشراق يحافظون فيها على كرامتهم وإنسانيتهم ويصونون فيها عاداتهم وتقاليدهم دون خوف من فاقة أو فقر أو حاجة إلى مد اليد للآخرين.

السيد الرئيس، يجب أن يتحول الاهتمام بالإنسان الجزائري إلى اهتمام حقيقي تضاعف فيه وسائل التكفل باحتياجاته، فالطريق الأسلم لإنتاج مجتمع صالح سيكون بالتفكير أو العمل على إسعاد الإنسان الجزائري ابتداء من توفير إمكانيات التعليم والتربية لأبنائه إلى الأخذ بأسباب راحته وتفهم خصوصياته. فمن حق الجزائري أن يتعلم ويسكن ويحظى برعاية صحية كافية، كما من حقه أن يسافر ويجول وفي هذا المجال أتمنى أن تكون اللفتة الرئاسية الخاصة برفع الأجور مقدمة أولى من أجل ملاءمة دخل الفرد الجزائري مع واقع الحياة اليومية.

وهنا أيضا يجب التركيز على أن ما يتحقق يوميا من إنجازات وبداية المشاريع الجديدة لا يمنعنا من لفت الانتباه أو التذكير بضرورة مضاعفة الجهود والعمل للمستقبل بنظرة استشرافية تبدأ وتنتهي بالاهتمام بالموارد البشرية عبر رؤية جديدة للتعليم العالي، التربية والتكوين وملاءمتهم لسوق الشغل. فحجم الاستثمارات في البنية التحتية وقطاع الخدمات سيعطي اقتصادنا زخما كبيرا وفاعلية أكثر ولكن الموارد البشرية الكفأة وحدها القادرة على الحفاظ عليه وإعادة رسمته مستقبلا مع اعتزازي بالمجهودات المبذولة في جميع القطاعات بما في ذلك السهر الدائم والمتابعة الميدانية، التي يتولاها بالتوجيه والرعاية السيد رئيس الجمهورية ويسهر على تنفيذها السيد عبد العزيز بلخادم، فإن بعض مظاهر التهاون التي تطفو على السطح هنا وهناك يجب مواجهتها بحزم لكي لا تتكرر.

فمشكلة فقدان أو غياب أو قلة السيولة في مكاتب البريد والبنوك في الأشهر الماضية في بعض مدننا كالشلف، تدفعنا إلى التساؤل: لماذا لم نتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة مثل هاته الظروف؟ فقلة السيولة المالية في مكاتب البريد والبنوك تلقي

السياحي، ليكون هذا الدعم موجهًا لبناء هياكل الاستقبال، دعم موجه لتطوير وحماية الصناعة التقليدية، دعم موجه لقطاع الخدمات السياحية المختلفة، دعم موجه للجمعيات العاملة في مجال السياحة والفاعلة في القطاع.

وأنا جازم في اعتقادي - معالي الوزير - أن إنشاء صندوق الدعم السياحي سيعطي فعلا دعما كبيرا لتجسيد سياسة الوزارة المكلفة بالسياحة والتي نستشف منها إرادة كبيرة ومنهجية عمل مضبوطة وذلك من خلال أقطاب الامتياز السياحية التسعة التي تعمل من خلالها على مشاركة كل الأطراف في صياغة برنامج وطني تمتد آفاقه إلى سنة 2025.

أما الموضوع الثاني الذي أريد أن أتكلم عنه، هو المنحة المدرسية.

أولا، بودي أن أنوه بما ورد في مشروع قانون المالية من تخصيص مبلغ 6 ملايين دينار جزائري للمنح المدرسية المخصصة لتلاميذ الأسر المعوزة، وهنا اسمحوا لي أن أسجل هذه التساؤلات:

- أولا: على أي أساس تم تحديد هذا المبلغ (6 ملايين دج)؟

- ثانيا: كيف تم إحصاء الأسر المعوزة لحوالي أكثر من 7 ملايين تلميذ؟

- ثالثا: ما هو الأثر المالي الذي سيرتبه هذا الاقتراح (6 ملايين دج) على هذه الأسر المعوزة؟

السيد معالي الوزير، طرحت هذه التساؤلات آملا أن يكون الهدف هو إنشاء منحة مدرسية لتلاميذ التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي على غرار المنحة الجامعية، أقول: منحة مدرسية شبيهة بالمنحة الجامعية يكون لها:

- أولا: الأثر المالي على الأسر المعوزة،

- ثانيا: تحقيق عدالة من حيث توزيع الثروة على الأمة،

- ثالثا: أكيد أنها سترتب أثرا إيجابيا من الناحية البيداغوجية على التلميذ،

- رابعا: أعتقد أن هذا هو الجزء الأهم، بحيث تكون هذه المنحة بمثابة الدعم الأساسي لسياسة رفع

في البداية بودي أن أسجل ارتياحا كبيرا على الإجراءات والتسهيلات الجبائية الجديدة التي جاء بها مشروع هذا القانون الذي نحن اليوم بصدد دراسته، كما أشكر زملائي النواب في الغرفة الأولى على ما أبدوه من تعديلات على هذا المشروع.

ولا يفوتني إلا أن أشكر زملائي أعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية على الملاحظات السديدة التي قدموها لنا.

السيد الرئيس، إن مناقشة موضوع ميزانية الدولة هو في الحقيقة موضوع متنوع المحطات، متشعب المناحي، متعدد الأبواب، قد يطول الكلام عنه إذا ما أردنا تفحصه وتمحصه بشكل دقيق.

السيد الرئيس، سأكتفي في مداخلة هذه بجملة من الملاحظات وأحاول أن أكون مختصرا.

أولا: تشير الفقرة الأولى من مقدمة هذا المشروع

إلى دور الصندوقين: صندوق الجنوب وصندوق الهضاب العليا، في مجال تنمية الوطن، وأنا بودي أن أتمن دور هذين الصندوقين وبالمناسبة يحضرنى شقيق ثالث لهذين الصندوقين، هو صندوق تنمية الجبل؛ هذا الصندوق الذي سينضم إلى شقيقه إذا ما انطلق وسيؤدي الغرض المطلوب وهو تنمية هذه المناطق الجبلية، هذا الصندوق الذي صادقنا على قانون إنشائه في هذه القاعة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

السيد الوزير، أتساءل: ما مصير هذا الصندوق؟ ولماذا لم يتم تمويله من خزينة الدولة؟ ومتى سيرى النور؟ أم يمكن أن نقول إنه قد ولد ميتا؟!

السيد الوزير، وأنا أتكلم عن صندوق تنمية الجبل، يحضرنى صندوق آخر أو برنامج آخر هو صندوق أو برنامج الدعم الفلاحي، هذا الأخير الذي لعب دورا في مجال تنمية الفلاحة في بلادنا.

وأعتقد أنه لا يختلف اثنان في الجزائر اليوم على أن مستقبل الجزائر مرهون بتنمية قطاعين في غاية من الأهمية هما: قطاع الفلاحة وقطاع السياحة، ليكونا بديلين لمرحلة البترول هذه الثروة الزائلة.

فعلى غرار الدور الذي يلعبه صندوق الدعم الفلاحي في مجال التنمية الفلاحية، فإني أقترح معالي الوزير ومن أجل تنمية قطاع السياحة إنشاء صندوق الدعم

الأجور، وعليه أعتقد أن المبلغ المقدر بـ (6 ملايين دج) لا يكفي لهذه العملية.

في الأخير، بودي أن أنوه بالمخصصات المالية التي رصدت إلى كل سفارتنا في الخارج هذه السنة للاحتفال بأول نوفمبر اليوم الوطني، وبالمناسبة أشكر كل سفرائنا الذين أعادوا للذاكرة تاريخ الثورة المضفرة وأسمعوا النشيد الوطني في هذا اليوم الأغر لكل الدنيا، مما جعل الكثير من ضيوفنا الأجانب في مختلف السفارات تكرر عن ظهر قلب وقد أبكى البعض من الذين عايشوا ثورتنا وتأثروا ببطولات عظمائنا.

المجد للجزائر والخلود لشهدائنا، شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بن جديدي والكلمة الآن للسيد خليل رافع.

السيد خليل رافع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

هذا القانون يعالج أربعة محاور رئيسية: وضع آليات تأقلم مع الواقع الاقتصادي العالمي، تنشيط الاقتصاد الوطني، الدفاع عن الفئات المحرومة، مكافحة البيروقراطية.

إن القانون هذا يعالج كل هذه المحاور ولكن هذه الأخيرة تحتاج إلى قرارات صارمة أقوى من هذه المقدمة، لأن مصير البلاد ومستقبل الأجيال مرتبط بهذه المحاور وبالتالي نتطرق إليها محورا محورا.

لماذا لم ندخل بعد اقتصاد السوق؟ هناك أسباب: - السبب الأول هو الذهنيات، فأكبر نخبة لم تتقبل بعد فكرة اقتصاد السوق، ربما بسبب الجامعة التي فرضت اتجاهها معيناً، هذه الأسباب تتطلب ملتقى خاصاً لاستيعابها.

- ثانياً، رأينا في بعض الديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية نفس المشكل وتم حله، أظن أننا نحن

أيضاً بمقدورنا حل هذا المشكل.

النقطة الثانية، فيما يخص العولمة هناك مشكل التقليد! لا بد أن نكون واقعيين، نحن نسن بعض القوانين ولكننا لا نضع الآليات التحضيرية، مثلاً هناك عمارات في غاية الجمال من حيث الطلاء ولكن تنعدم فيها الأرصفة وأشياء أخرى، فلا بد أولاً من إعداد الآليات الخاصة بذلك وهكذا نواصل ضد التقليد.

ليست لدي أرقام ولا أظن أن الوزارة لديها أرقام، لكن هناك 50% تقريبا من التجارة غير شرعية، ليس هناك مراقبة وهذه مسؤولية النخبة: برلمان ومؤسسات، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية هي تنشيط الاقتصاد الوطني، هناك نقطة تروج لها النخبة من صحفيين مفادها: الجزائر غنية، يا أيها الناس، الجزائر ليست غنية! ليست غنية! بماذا هي غنية؟ الغني يكون بالرجال وبالعمل، لقد منحنا الله سبحانه وتعالى كمية من البترول نقتات منها، هذا ليس بغنى!

ثانياً، سياسة الستينات والسبعينات أعطت حقيقة استقراراً ونمواً ولكننا اليوم بالمقابل ندفع الثمن، لا زلت أقول لماذا دعم السكر؟ ودعم كذا..؟ لا دعم إلا للمعوز ولا بد أن يعرف من المعوز؟ هو ذلك الذي خدم الدولة، ثم وضع في حافة الطريق! هذا لا بد أن تتكفل به الدولة، أما المعوز الذي لا يعمل فهو بحاجة إلى بطاقة معوز، لكن لماذا ندعم صاحب المليارات لشراء الحليب، هذا ليس بعدل!

نرجع إلى موضوع السكن الاجتماعي، أقول لكم إنه كارثة، كنت مسيراً محلياً، من استفاد منه؟ لا يوجد إلا 10% من الفقراء المستفيدين منه، أما ما أنجز منه بنسبة مائة بالمائة، فقد جعلوها كخيم للفقراء! الدول الأوروبية حالياً يعملون على إدماج الفقير مع الغني حتى يرقى المستوى، كيف يمكن أن نضع فقيراً بجانب فقير؟! هذا غير ممكن، نقترح إلغاء السكن الاجتماعي ويلجأ المواطن بدله إلى البنك وتدعم الدولة الأشخاص الذين خدموها، هناك من قضى مدة 40 سنة في خدمة للدولة ثم يكون مصيرهم حافة الطريق، هذا غير ممكن!

الاقتصادية ولذا فكلمتي ستكون عامة، أطرح من خلالها وجهة نظر وبعض التساؤلات متمنيا أن تجد إجابات شافية.

في كل سنة يقدم لنا قانون للمالية دون أن يكون مسبقا بقانون ضبط الميزانية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة ودون أن نقدم تقريرا تقويميا للسنة المالية السابقة حتى نتدارك النقائص وفي كل سنة نكرر الانشغالات ذاتها والتساؤلات ذاتها، فنتكلم عن فسح المجال للاستثمار الوطني والأجنبي في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة وقطاع الخدمات عموما ولكن الاستثمارات ظلت ضعيفة رغم (الإغراءات والتسهيلات)، والسؤال المطروح: أين الخلل؟ فالمستثمر الأجنبي عربيا كان أم غربيا يشكو من البطء والعراقيل والمستثمر الجزائري يشكو أيضا، ولم نكلف أنفسنا البحث بجدية عن أسباب هذا العزوف وهذا البطء وفي كل سنة نتكلم عن الإصلاحات الجبائية، إصلاح النظام البنكي أو المصرفي وتكييف قوانيننا مع القوانين الدولية ولكن التهرب الضريبي في ازدياد ونظامنا البنكي والمصرفي مريض، لا يشجع على المغامرة في الاستثمار بل بنوكنا أنهكتها الفضائح المالية، مما جعل عامل الثقة مفقودا بين البنك والمستثمر فكلاهما يخاف من الآخر، أمام غياب الشفافية وضعف الرقابة والمرونة في المعاملات والبيروقراطية القاتلة والبطء الشديد في القضايا المطروحة على العدالة؛ وفي كل سنة نتكلم عن التنمية الشاملة الكفيلة بتوفير مناصب الشغل والتقليل من نسبة البطالة التي تكاد تقضي على معنويات شبابنا، فنعطي أرقاما تثلج صدور السامعين عن عدد مناصب الشغل التي وفرناها ونسبة البطالة التي هي في انخفاض مستمر، والسؤال المطروح، من هو البطال يا ترى؟ سؤال أرجو من الجهاز التنفيذي أن يعطينا جوابا علميا شافيا، وما هو مفهوم منصب الشغل؟ أهى الشبكة الاجتماعية؟ أم عقود ما قبل التشغيل والمبلغ الضئيل الذي يتقاضاه إثرها الجامعيون؟ هذا المبلغ الذي لا يرقى إلى منحة البطالة!

باختصار، لأن لدي كثيرا من الاقتراحات وهي كالتالي:

الاقتراح الأول وله نتائج جد إيجابية منها الاشتراك في البيع مثلا رفع الأجور ورفع الجباية المحلية حتى يدفع المواطن المبلغ ويعي أين تذهب أمواله ولا يعفى من الغرامة، فتساهم في تخلي المواطن عن مسؤوليته، شعورا منه أنها أموال الدولة وليست أمواله، لا بد أن يُحمّل المواطن مسؤوليته.

لدينا غلطات ولا بد أن نعترف بها، بدون ديماغوجية ولا نخفي عن بعضنا شيئا يخص بلادنا، نحن ذاهبون لكن أبناءنا باقون للعيش فيها.

النقطة الأولى، فيما يخص الصناعات، صندوق ضبط الواردات، نحن بصدد أكله، ويعتبر صندوق استقرار الاقتصاد على المدى المتوسط والقريب بمعنى أننا نأكل الرأسمال، أقترح أن يكون هذا الصندوق لتدعيم الفلاحة والصناعة المرتبطة بالفلاحة كالعتاد الفلاحي، البذور، الصناعات التحويلية... إلخ.

نرجع لمشكل آخر، الجامعات: ما سبب تطور أمريكا وأوروبا، أليس الجامعات؟! جامعاتنا تلتهم المليارات وتخرج البطالين، نقترح تغيير الخدمات المحلية، طه حسين كان يسكن كوخا، فأصبح طه حسين المعروف! لماذا المليارات من أجل الإيواء والنقل؟ أقترح أن تلغى هذه وتعطى لهم منح مقبولة لأنهم يستحقونها، كما قلت سابقا، المعوز الذي يخدم الدولة كهؤلاء مثلا، لكن لماذا نعطي الغني؟ هذه، إن أردنا أن نترك للأجيال تاريخا ونطمئن على أبنائنا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد خليل والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: أيها السادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أولا، أتقدم بالشكر الجزيل للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على تقريرها الشافي وما تضمنه من تساؤلات ومقترحات، هي في صميم المسألة

وفي اعتقادي - وهذه وجهة نظري الخاصة - أنه لا يمكن أن نحقق هذه الوثبة الاقتصادية، إلا إذا قمنا بفصل حقيقي للسلطات: العدالة يعني أن تكون السلطة القضائية سلطة مستقلة وكذلك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكل سلطة تقوم...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الصالح، الأديب هو رجل غير منضبط فرجاء نسيان صفة الأديب وانتحال صفة العضو في البرلمان، والكلمة الآن للسيد سعدي حمة علي.

السيد سعدي حمة علي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السادة الوزراء ومساعدوهم،
السادة أعضاء المجلس الموقر،
الصحافة الحاضرة،
الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والله لدي سؤالان ومطلبان وملاحظتان، نحن في هاته الأيام وفي حزب التجمع الوطني الديمقراطي متأثرون برقم "02".

بالنسبة للسؤال الأول الموجه للسيد وزير المالية ومساعديه، فيما يخص سعر البترول المقدر بـ 19 دولارا للبرميل، هذا جيد باستطاعته أن يقدره حتى بـ 10 ولم لا؟! لكن أين يكمن الإشكال؟ الإشكال في كوننا نخرج بعجز قدره 35% وهو رقم كبير! صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق احتياط للأزمات، إذا قلنا بأننا في وضعية مالية مريحة ثم نخرج بعجز قدره 35% ليعدل هذا العجز من طرف صندوق ضبط الإيرادات، يظهر لي أن الأمر غير عادي، ثم هذا يعطي انطبعا، لماذا نعطي انطبعا بالعجز؟ كنا نتمنى أن نخرج بميزانية ليس فيها كلمة «عجز»! انطبعا عن عجز بـ 35%! انطبعا للخارج! للدخل! للمتعاملين الاقتصاديين والسياسيين! كل الناس! للقول فقط إن الميزانية عاجزة وفيها عجز

أعتقد أننا جميعا مطالبون بالبحث عن الخل وموطن الداء، وفي اعتقادي أن الاستثمار الحقيقي هو بالدرجة الأولى استثمار شامل يمس جميع المجالات، بداية من الاستثمار في العقول؛ وهنا اسمحو لي أن أفتح قوسا وأقول بأن الجزائر لها كفاءات كبيرة مهاجرة، فلم لا نبدأ باستقطاب الكفاءات والعقول الوطنية المهاجرة، هاته العقول التي صرفنا من أجلها الأموال وهي خريجة الجامعات الجزائرية ولكن تستفيد منها الدول الأجنبية، أنا لا أقول أن تأتي وتستقر في البلد، لكن أقول أن نبحث في كيفية الاستفادة من خبرتها وكفاءتها.

الحديث عن الكفاءات والعقول المهاجرة يجرننا أيضا للحديث عن الكفاءات الجزائرية المهمشة في جميع القطاعات، فبلدنا زاخر بالكفاءات في جميع القطاعات المالية والعلمية ولكنهم مهمشون ولا يعطون الفرص اللازمة للتعبير عن كفاءاتهم ولأبدأ بالجامعة الجزائرية: هناك عشرات الخريجين من حملة الليسانس ومن حملة الماجستير ولكنهم يقضون السنوات الطوال في الجامعة دون أن يحصلوا على منصب شغل وبالمقابل نجد أن مدرجات الجامعة تكتظ بالطلبة، فتصوروا مثلا السنة الأولى في جامعات الجزائر يتجاوز العدد ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف طالب، فكيف يمكن لهذا الطالب أن يستفيد من الدرس في هذا المدرج الكثيف بالطلبة، وهناك بالمقابل عشرات الخريجين ينتظرون منصب عمل، إذن لا بد من الاستثمار في هذه العقول وإعطاء الفرصة لخريجي الجامعات للعمل أم أننا مربوطون باتفاقيات أجنبية؟ لا أدري! أريد إجابة صريحة في هذا المجال.

بالنسبة للمجالات الأخرى، طبعا لا أضيف جديدا إذا تكلمت عن ضرورة الاستثمار في الفلاحة والصناعات الغذائية والصناعة الصغيرة والمتوسطة وإصلاح المنظومة البنكية، كل هذه القضايا تعرفونها جيدا ونحن متفوقون فيها والذين سبقوني قد تكلموا فيها بشكل كبير ولكن أقول إنه للقيام بتنمية حقيقية شاملة، ينبغي أن نوفر المناخ السياسي المناسب، أقول أن نوفر المناخ المناسب.

إن لميزانية الدولة هدفين اثنين دائماً: هدف آني وهو مواصلة التنمية ويعد قريب المدى أو سنوياً، قريب المدى بغية مواصلة التنمية ومن أجل متابعة برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج الحكومة إلى غاية سنة 2009 ونحن نقرب من سنة 2009، أكيد سنخرج بنتائج: نعم لمنشآت قاعدية ضخمة، نعم لطريق مزدوج شرق - غرب جيد! والمليون سكن، نتمنى أن يتم إنجازها وكذلك تراجع المديونية جيداً! هذه أمور كبيرة، لكن هناك هدفاً آخر متوسط المدى أو بعيد المدى أو كما يحلو للسياسيين أو رجال الاقتصاد أو غيرهم تسميته بالإقلاع الاقتصادي، هذا ما أخاف عليه أو أخاف منه، هل بالفعل سيكون هذا الإقلاع؟ وإن كان فمتى؟ هذا هو السؤال، هل سيكون الإقلاع أم لا؟ وكيف سيكون هذا الإقلاع؟ نحن مارسنا العمل فترة طويلة وخلالها قيل لنا إن الدولة تعرف وأنتم لا تعرفون فهي التي تقيم الحجار وشركة (ENIE) في بلعباس لصناعة التلفزيونات وصناعة البلاستيك في سطيف، فالدولة هي صاحبة الشأن وأنتم تعملون! بعد مدة تغيرت الأمور، فقبل لنا الدولة لا تعرف وأنتم تعرفون، اعملوا وحدكم ونحن نعينكم، بمعنى أن الدولة هي التي تعين، لكن بماذا يفكر الشباب أو (ANSEJ) أو الأجهزة الموجودة؟ يفكرون كيف تعينهم الدولة؟ إعانة الدولة بتخفيض الضرائب...

السيد الرئيس: شكراً للسيد سعدي، بالنسبة للسيد مسعود بدوحان قدم تدخلاً مكتوباً، سوف يمكن السيد الوزير منه، أما الآن فالكلمة للسيد مسعود عميار.

السيد مسعود عميار: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلي ينقسم إلى جزئين، جزء عام وجزء

كبير بنسبة الثلث وبالتالي يعوض هذا العجز من صندوق ضبط الإيرادات، وأنا لم أحب هذا.

ثانياً، إن لم تخني الذاكرة، أنا كمواطن أو سياسي، رأيت في ميزانية 2006 أو 2007 رقماً عن الناتج الداخلي الخام قدره ثمانية آلاف وخمسمائة مليار دينار، أما في سنة 2008 فقد أعطي رقم قدره ستة آلاف وثمانمائة مليار دينار، بمعنى أنه أقل من سابقه! فهل تراجع الاقتصاد الوطني لهذا الحد؟ السؤال مطروح.

هذان هما السؤالان، أما المطلوبان لكيلا تفوتني السبع دقائق المخصصة لي - إذا سمحتم - سأتكلم عن تبسة كممثل عن ولاية تبسة.

المطلب الأول، دفعنا إليه ظرف فقط، بسبب نقص السيولة في شبابيك بريد الجزائر، الناس هناك لم يقبضوا رواتبهم منذ حوالي 6 أشهر أو أكثر، هذه الظاهرة التي نعاني منها دفعت المجلس الولائي لولاية تبسة إلى الاجتماع في دورته العادية الأخيرة ورفع لائحة، ربما وصلت نسخة منها إلى السيد وزير المالية وأكد أن مدير بنك الجزائر تلقى النسخة، عساه يصرف للناس رواتبهم، لست أدري؟ بودنا أن يتكفل السيد وزير المالية بهذا الموضوع خاصة أن الولايات المجاورة لنا لا تعاني من هذه الظاهرة.

ثانياً، فيما يخص مطار تبسة، ولو أن الوقت انتهى، إذ إن الحجاج على أبواب الذهاب إلى البقاع المقدسة وحاجنا عادة فيهم نسبة كبيرة من كبار السن ورغم ذلك لم تتح لهم الفرصة لاستعماله، وإنما يسمعون عنه فقط، طرحنا المشكل في المجلس الوطني ومحلياً وكذا، بودنا أن نشعروهم بأن لديهم مطارا في تبسة ولهم الحق في الاستفادة منه ولو مرة في حياتهم، صحيح هناك أشخاص يستعملونه، لكن دعوا هؤلاء بالذات يستعملونه للحج ولو مرة ذهاباً وإياباً، قلت إن الوقت انتهى لأن الرحلات قد برمجت ولكن لو كان بوسع وزارة النقل برمجة العودة إلى مطار تبسة وإذا كان غير ممكن، يا سيدي فلنفكر في ذلك مستقبلاً!!

هذان هما السؤالان والمطلبان، أما الملاحظتان فهما حول الميزانية.

مخصص لمواد قانون المالية لسنة 2008.

سيدي الرئيس، بهدف استكمال تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، نلاحظ ارتفاعا مستمرا في ميزانية الاستثمارات العمومية للحكومة، ينبغي أن تستجيب هذه الاستثمارات للطلبات الاجتماعية وأن تحسن ظروف معيشة المواطن.

وتخصص ثلاثة أرباع اعتمادات الدفع الموجهة لبرامج الاستثمارات للقطاعات التي من شأنها خلق مناصب شغل كالزراعة والموارد المائية، السكن، التربية والتكوين، المنشآت الاقتصادية.

لكن البطالة تبقى مرتفعة حسب ما نلاحظه (12.3%) والشيء المؤسف هو أن فئة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة تفوق 70% من نسبة البطالة، بحيث إن أكثر من 60% من هذه الفئة من سكان المدن وهذا حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

السؤال: ماهي الاستراتيجية المتبعة للحد من هذه الظاهرة وتفادي جميع الآفات الاجتماعية لشبابنا؟

هذا فيما يخص الجزء الأول، أما الجزء الثاني فهو كالتالي:

سيدي الرئيس، في المادة 78 من قانون المالية لسنة 2008 نرى بأن الدولة تتكفل بمديونية البلديات وهذا لتخفيف الأعباء عن هذه البلديات.

وبهدف تفادي وقوع البلديات مستقبلا في المديونية، ألا يكون من الأجر إقامة مراقبة مستمرة على مصاريف هذه البلديات؟

فيما يخص السؤال الثاني: بعض الأحكام الواردة في قانون المالية هذا مثل المادتين 61 و65 هل هما متطابقتان مع القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الذي يسمح بإعداد قوانين المالية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،
السيد وزير الفلاحة،
السادة المرافقين لأعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي.

سيادة الرئيس، أولا أقول إن قانون المالية لهذه السنة - بطبيعة الحال - فيه أمور إيجابية يجب أن نثمنها، منها أساسا رفع أجور الموظفين في القطاع العام، هذا الرفع الذي رصد له حوالي 17 ألف مليار سنتيم وأيضا فيه أشياء لفلاح الجنب... إلخ.

لكن هذه الإجراءات - سيادة الرئيس - أظن أنه يجب أن نسرع في تجسيدها على أرضية الميدان بإصدار القوانين الخاصة بكل سرعة ولنساعد مجموعة من ملايين العائلات الجزائرية، وثانيا وخاصة لأبد من تنظيم السوق لأن الحكومة في تقريرها تشير إلى إمكانية ارتفاع التضخم وبالتالي فبارتفاع التضخم وعدم ضبط السوق سوف تنسف هذه الزيادات من أساسها ولن تستفيد هذه العائلات، إذن يجب أن تقوم الحكومة بإصدار سياسات سريعة خصوصا في الميدان التجاري والفلاحي من أجل المحافظة على القدرة الشرائية لهذه الفئات.

هذه النقطة الأولى، النقطة الثانية - سيادة الرئيس - بالنسبة للإيرادات نلاحظ أن الحكومة قدمت لنا لأول مرة إيرادات الميزانية العادية أكثر من الجباية البترولية يعني حوالي ألف مليار أو ما يزيد لإيرادات الجباية العادية والبقية الأخرى أي 900 للجباية البترولية، هذا جيد يجب أن يستمر، لكن يبقى الإشكال واقعا إذ إن ميزانية الإيرادات العادية لا تغطي ميزانية التسيير وهذا خطر على الدولة ككل، يجب أن نصل إلى حل هذا الإشكال وإلا فإن كل سياساتنا تبقى في مهب الريح.

سؤالي - سيادة الرئيس - بالنسبة للجباية العادية هو: ماهي مساهمة - لأن الحكومة لم تقدم الأرقام بدقة - القطاع الخاص في هذه الميزانية؟ لأن ما نلاحظه أن هناك أجور موظفين تقتطع.. إلخ لكن القطاع الخاص وحتى من الناحية السياسية هو الآن أساسي في العملية الاقتصادية، لكن ماهي مساهمته - خصوصا أنه يحتل في السوق أكثر من 50% - في

بالنسبة لمعالم هذه الجباية المحلية. هناك نقطة أخرى تتعلق بالصناديق الخاصة، تم سؤالكم من طرف اللجنة المختصة حول الموضوع فأجبتم بأن هناك رقابة مجلس المحاسبة وهناك رقابة (I.G.F) لكن وماذا عن الرقابة البرلمانية بالنسبة للصناديق الخاصة، خصوصا وأن قانون المالية فتح ثغرة للقوانين السابقة إذ يمكن لأعضاء الحكومة الأمرين بالصرف لهذه الصناديق أن يأتوا إلى البرلمان ويقدموا توضيحات حول هذا الشأن وهذا لم يحدث لحد الآن.

بالنسبة للنقطة الأخيرة، هي حول قانون ضبط الميزانية وأربطها هنا مباشرة بسؤال وجهته لسيادة الوزير حول ما يروج في الصحافة الوطنية من أنه تم وضع 45 مليار أو أكثر من أموال الاحتياط الموجودة لدى البنك في الخزينة الأمريكية، فكان الجواب بأن الأمر يتعلق باختصاصات مدير البنك المركزي ونحن - كما تعرف دستوريا - لا يمكننا أن نسأل الموظفين، بل نسأل مباشرة الوزراء، لنا الحق في هذا فقط، مع العلم أن قانون النقد والقرض يعطي الحق لمدير البنك المركزي بأن يقدم تقريرا للمجلس الشعبي الوطني فقط، ولا يقدم لنا على مستوى مجلس الأمة، إذ نحن محرومون من هذا مع أنه سبق للمجلس أن أوصى بذلك ووافق وزير المالية الموجود في تلك الفترة على أن يعد قانون النقد والقرض بإضافة (يقدم مدير البنك المركزي تقريرا للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) لأن القانون وضع في سنة 1990 ولم يكن آنذاك مجلس الأمة موجودا بعد، إذن فلا بد من الإسراع بتعديل هذه المادة التي تعطي الحق لمجلس الأمة للاستماع أيضا إلى مدير البنك المركزي خصوصا أنه يعطي توضيحات هامة حول المجال المالي...

السيد الرئيس: شكرا. للأمانة نقول بأنه تم الاتصال بالسيد مدير البنك المركزي وأبدى الاستعداد لكي يأتي إلى مجلس الأمة ويقدم عرضا عن الوضع المالي للبلاد ولكن بما أن دورة الخريف هي دورة قانون المالية فضلنا أن يكون عرضه والنقاش حوله

الجبائية العادية خصوصا مع الإصلاحات الجبائية كإنشاء مديريةية المؤسسات الكبرى، المراكز الجبائية... إلخ. ماهي المساهمة بالضبط حتى نعرف لأنه هو المعول عليه في خلق مناصب شغل وفي تمويل صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد... إلخ، فيجب أن يكون القطاع الخاص في المستوى السياسي الذي أعطي له وأيضا من ناحية مساهمته في الجباية العادية وفي تغطية الضمان الاجتماعي والنقل.

النقطة الأخرى - سيادة الرئيس - هي بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات، أنا أفهم جيدا لماذا أنشئ هذا الصندوق في سنة 2000 وأفهم المهام المنوطة به، لكن سيادة الرئيس ما ألاحظه أن في قانون المالية التكميلي السابق لسنة 2006 وفي مادته 25 يعطي للوزارة الحق في أن تستخدم هذه الأموال لتسديد عجز الميزانية الذي يبلغ أكثر من 700 مليار دينار، لكن المستخدم هنا وحسب ما شاهدتم يقدر حوالي 13%، لماذا هذا سيادة الوزير؟

النقطة الأخرى بالنسبة لصندوق ضبط الإيرادات دائما، وجدنا في الحسابات التي قمنا بها ودون أن ندخل في التفاصيل أنها تبقي حوالي 1600 مليار دينار - بعد تسديد عجز الميزانية وعجز الخزينة - لتسديد المديونية الداخلية كما قلتم، وهذا هو الهدف أي تسديد المديونية الداخلية فقط؟ خصوصا وأن الهدف من صندوق ضبط الإيرادات - بالنسبة للدول التي دخلت في هذا المنظور - هو حماية حق الأجيال القادمة في الثروة الغازية والبتروولية الزائلة.

النقطة الأخرى سيادة الوزير، هي مسألة ديون البلديات، قبل أربع أو خمس سنوات تم تصفية حوالي أكثر من عشرين مليار دينار جزائري والآن حسب تصريحات أحد وزراء الحكومة، أنها وصلت الآن إلى أكثر من 160 مليار، ماذا تنوي الحكومة فعله خصوصا مع هذا المشكل الهيكلي الذي يعاود ظهوره من حين إلى آخر وأيضا ومع الجباية البتروولية أيضا فمنذ 1975 وقانون المالية يتكلم عن هذه النقطة، لكن لحد الآن لا توجد إجراءات ملموسة

في دورة الربيع القادمة إن شاء الله، هذا للتوضيح فقط. شكرا للسيد لزهاري بوزيد. تقدم السيد العمري أحمين بتدخل مكتوب سوف يحال على السيد الوزير ويرد عليه، أما الآن فالكلمة للسيد عبد الله سدراتي.

السيد عبد الله سدراتي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور الكريم،
السلام عليكم.

يجدر بنا التنويه بالإيجابيات التي جاء بها مشروع القانون والتي يمكن حصرها فيما يلي:

– مواصلة العمل على تعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك من المستوى القياسي الذي عرفته احتياطات الصرف؛

– تدني مستوى المديونية الخارجية التي أصبحت لا تمثل إلا 1% من الناتج الداخلي الخام؛

– التضخم المعتدل رغم التأثيرات الناتجة عن الارتفاع في الأسعار.

وقد يكون مرده راجعا إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط وكذلك بالخصوص بفعل الخيارات المالية والنقدية المتبعة والتي يجب الإبقاء عليها حتى لا يعرف الاقتصاد الوطني نفس المصير الذي عرفه سابقا.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكال المطروح لا يكمن في الاختيارات الاقتصادية والنقدية بقدر ما يتعلق بعملية تسيير الاعتمادات، فبالرغم من حجمها وأهميتها فإنها لم ترق إلى المستوى المطلوب وكذلك تحقيق النتائج المنتظرة وهذا يعود إلى خلل في اختيار ودراسة البرامج ومن هنا نستخلص أهمية وفائدة قانوني ضبط الميزانية والنفقات، الأليتان اللتان يمكنان من مراقبة ما أنجز خلال

السنة المنقضية.

سيدي الرئيس، من الإيجابيات أيضا نجد:

– التخفيض الجبائي مثل الضريبة على الدخل الإجمالي؛

– تخفيض الضريبة على الأرباح الموزعة؛

– التدابير التي مست القرض الإجباري والتي من شأنها تحسين القدرة الشرائية وترقية سوق المالية وتطويرها وذلك بالبحث عن أساليب جديدة في تمويل الاقتصاد الوطني والخروج من الاعتماد كليا على الاستثمارات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص الداخلي عن طريق معالجة العراقيل المتعلقة بالعقار؛

– تشجيع الادخار الداخلي،

– تنويع الاقتصاد الوطني،

– إعادة تنشيط البورصة ودفعة وتيرة إصلاح

البنوك، لكي تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس، نثمن الزيادة في الأجور التي خص بها قطاع الوظيف العمومي والتي جاءت في سياق برنامج الحكومة الذي نص على تثمين وتحفيز الموارد البشرية ورد الاعتبار للكفاءات الوطنية لوضع حد لتسربها واستقرارها بالقطاع ومن الأجدى أن تأخذ القوانين الأساسية نفس الاتجاه المؤدي إلى تثمين الموارد البشرية.

سيدي الرئيس، الملاحظ حاليا هي الراحة المالية الناتجة عن مداخيل المحروقات، وهذه الأخيرة ليست أرباحا قابلة للتوزيع وإنما تستحق التفكير بعمق في مسألة استعمالها، وما زالت الدولة تصدر كميات معتبرة بأسعار مرتفعة التي تعرف استقرارا نسبيا مما يوحي بأن هذا الرقم سيرتفع مما يجعلنا قوة مالية جهوية وهذا يعتبر فرصة واجبة لـ:

– التفكير في الاستثمارات في التجهيزات الاجتماعية والإنتاجية وامتصاص الاختلالات الهيكلية؛

– التفكير في إيجاد ميكانيزمات تكون قادرة على تحويل هذه الأموال إلى إنتاج الثروة وليس العكس للخروج من اقتصاد الريع؛

– التفكير في إيجاد توافق في وتيرة النفقات وقدرة الاقتصاد الوطني على تحملها، لكي يتم تجنب

الضريبة على الأعمال والتي يمثل فيها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة حوالي 44%، غير أن هذا الرقم لم يعرف ارتفاعا منذ 3 سنوات رغم الارتفاع في الناتج الداخلي الخام، مما يوحي بأن هناك مستوى مرتفعا من التهرب الضريبي ومن الأجدى التفكير فيه ومعالجته.

وفي الأخير، إن قانون المالية يعتبر أداة لتحقيق مرام اقتصادية واجتماعية، الهدف منها الوصول إلى بناء مجتمع ينعم في الرفاهية والاستقرار الاجتماعي مبنيا على عقلية علمية وتنافسية، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سدراتي والكلمة الآن للسيد محمد فخار.

السيد محمد فخار: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الموقر، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، سيداتي، سادتي الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد القراءة المتأنية لما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2008 وبعد الاطلاع والسماع للعرض المشكورة وما قدمه زملائي من قبل من ملاحظات وتدخلات، كانت لدي بعض الملاحظات كنت أود أن أطرحها ولكن سبقني إليها زملائي، فإنني أكتفي ببعض الملاحظات العامة التي أراها ضرورية أن أطرحها في هذه الجلسة.

أولا، كثيرا ما نسمع أن هناك سوء تسيير وفسادا متفشيا هنا وهناك في تسيير الأموال العمومية، لا بد ومن الضروري تفعيل آليات وأدوات التوجيه والتكوين لكل من له صلة بتنفيذ هذه الميزانية زيادة على ذلك تفعيل آليات وأدوات المراقبة ثم المحاسبة، لأنه من غير الممكن أن يتلاعب بالأموال العمومية بعض من لا خلاق لهم أو من أراد أن يجعل من هذه

تحويل العملة الصعبة على حساب الادخار الوطني؛ - التفكير في الفروقات التي تعرفها السوق العالمية للصرف لاسيما سعر الدولار مقابل الأورو، وقد يشكل هذا خسارة مالية للدولة؛

- التفكير في إيجاد استراتيجية تمكن المشاريع القاعدية الكبرى من امتصاص كل الأموال الضخمة المخصصة لها؛

- التفكير في مراجعة السياسة الصناعية والفلاحية ووضع قائمة للمنتوجات الواجب إعطاؤها الأولوية لتطويرها وتوفير الموارد المالية لتحقيقها واستحداث أقطاب تنموية في هذين القطاعين.

ولكن رغم التحسن الجوهري والمستمر في المداخل، ما تزال تسجل اختلالات حادة في معيشة المواطنين ولذا المطلوب التفكير أيضا في كيفية خلق مزيدا من مناصب الشغل الجديدة لحل مشكل البطالة، تحقيق نمو أكبر وضع منظومة فعالة للحماية الاجتماعية موجهة لمحدودي الدخل للحد من الفوارق.

سيدي الرئيس، الشيء الذي يبقى غير مفهوم في عرض المشروع والخاص بالتضخم الذي بلغ في أواخر سنة 2007 نسبة 3,5%، والمستهدف في سنة 2008 هو نسبة 3% والملاحظ أن كل المؤشرات (الزيادة في الأجور، تخفيض الضغط الجبائي، النفقات العمومية المتزايدة) تؤدي إلى تجاوز هذه النسبة، وقد يعود سبب تخفيض التضخم إلى السياسة المنتهجة من طرف البنك الجزائري ولكن ذلك له انعكاسات والمتمثلة في أسعار مواد الاستهلاك الأساسية وتراجع أداء القطاع الصناعي. رغم كل ما تم ذكره سالفًا فإن الجزائر حققت أحسن نسبة تضخم في المنطقة والحفاظ على هذه النسبة يمر عبر سياسة أجور محكمة وجيدة.

سيدي الرئيس، رغم الزيادات المعتبرة في النفقات المرصودة، فإن الملاحظ عدم رقي مستوى الخدمات المقدمة من هذه القطاعات إلى المستوى المطلوب، إذ لا يجدر الاعتماد كليًا على هذا وحده، بل التركيز على الإصلاحات العميقة خاصة ما تعلق بالعنصر البشري. سيدي الرئيس، من خلال التقرير الخاص بتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008 يستخلص منه أن

السيد الرئيس: شكرا للسيد فخار والكلمة الآن للسيد محمد مباركي.

السيد محمد مباركي: شكرا سيدي الرئيس.

بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي الرئيس،

السيد معالي وزير المالية،

السيد وزير الفلاحة،

زملائي أعضاء المجلس،

سيداتي، سادتي الحضور.

تشمل مداخلتني في هذه الجلسة الخاصة بمناقشة قانون المالية لسنة 2008 جملة من المسائل الأساسية كالرياضة والسكن وكذا التربية والتعليم وميادين أخرى بحيث لن تقتصر مناقشتنا - أعتبر - على التعليق فقط على بعض الأرقام أو على بعض التقنيات المالية.

سيدي الرئيس، إننا نرى بأنه على قانون المالية أن يترجم سياسة معينة تماشيا مع الالتزامات التي أعلنت عنها الحكومة في وقت سابق ما دام قانون المالية يعتبر أداة هامة في تنظيم وإدارة اقتصادنا الوطني ولذلك يؤسفني أن أستهل كلمتي هذه بالقول بأن قوانين المالية التي توالى طيلة السنوات الأخيرة، لم تضمن لحد الآن استمرارية وتعميق الإصلاحات التي أعلن عنها منذ وقت طويل، والمثال الحي عن ذلك يخص الإصلاحات الأساسية للاقتصاد الوطني التي ما زالت لم تؤت ثمارها بعد، فإصلاح المنظومة الجبائية والقطاع البنكي وقطاع الجمارك مازال يراوح مكانه في حين يتواصل مسلسل الاختلاسات أكثر فأكثر مع مرور الوقت، فمثلا منذ العام 2005 تحدث وزير المالية أمام هذا المجلس عن إصلاح البنوك الذي قال عنه بأنه بدأ يخرج من النفق ولا زلنا لحد اليوم لا نرى تلك الإصلاحات القادرة على وضع آليات المراقبة الناجعة والفعالة ونحن نعرف - معالي وزير المالية - أن آليات المراقبة الأولية أنجع لمحاربة الرشوة من كل القوانين التي يتم تطبيقها عندما يشيع الضرر وتدركون معالي وزير المالية أكثر من غيركم أن إصلاحات قطاع

الأموال وهذه المسؤوليات عملا خاصا به، لذا فإنه من الضروري تفعيل هذه الآليات وجعلها رادعة حتى يتمكن - خلال هذه الظروف التي يعيشها هذا الوطن العزيز في البحبوحة المالية - الشعب من الاستفادة من هذه الميزانيات وهذه الموارد المالية المطروحة.

ثانيا، الملاحظة الثانية والتي تؤكد أن الإخوان قد سبقوني إلى طرحها وهي السيولة النقدية، التي نرى أنها ضعيفة في كثير من الأحيان في الوكالات البنكية والمكاتب البريدية خاصة في البلديات النائية والبعيدة وفي الظروف التي يحتاج المواطن إلى أمواله الموجودة في هذه الأرصدة أو الحسابات في مواسم الأعياد أو العطل، لا بد من النظر بجدية في هذه الصعوبات التي يعانيها المواطن في بعض الأحيان، زد على ذلك بالنسبة للأوراق النقدية التي نجدها متداولة، طبعا القديمة منها، البالية والتي لا تصلح للتعامل في أيادي المواطنين، أليس من الضروري سحبها تدريجيا واستبدالها بعملة أو بأوراق نقدية جديدة تحمل الرموز الوطنية التي تشرف الوطن.

فيما يخص المنح الاجتماعية عامة ومنحة التمدرس خاصة، فإنه كثيرا ما يعاني المواطن من الحصول على هذه المنح التي أقرها القانون والتي لا تصل - في بعض الأحيان - إلى مستحقيها وتحول إلى غيرهم، لذا فإنه من الضروري إعادة النظر في كيفية توزيع هذه المنح على مستحقيها دون غيرهم وأما بالنسبة لمنحة التمدرس مثلا فقد أقرها فخامة رئيس الجمهورية تشجيعا للعلم والتربية والتكوين ومحاربة للتسرب المدرسي ومساعدة وتشجيعا للأولياء لتربية وتعليم أبنائهم خاصة العائلات المعوزة طبعا، فإننا نلاحظ ومع الأسف الشديد، أن هذه المنحة التي توزع على التلاميذ المتمدرسين المعوزين، طبعا المتمدرسين في التعليم العمومي، يستفيدون من هذه المنحة غير أن التلاميذ المتمدرسين في التعليم الخاص وأعني بذلك خاصة التعليم الحر المتواجد في وادي ميزاب بولاية غرداية وأنتم تعلمون أن هذا التعليم الحر...

المتخذة لتحسين الظروف الاجتماعية للأستاذ لكنها تبقى في رأينا غير كافية، لأننا نعتقد بأنه ما من مجال لتحسين المنظومة التربوية ما لم يتم التكفل بشكل صحيح بقضية الأستاذ الذي يشكل مركز المعادلة البيداغوجية ويبقى أن تتخذ بعض الإجراءات الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالتلميذ فبجانب التوسيع الملحوظ في فتح المطاعم المدرسية ينبغي أن تتوسع دائرة النقل المدرسي عبر المناطق الريفية، فحافلات النقل التي تمنح حاليا وأحيانا لبعض الجمعيات بطرق مشبوهة وداخل المدن، ستكون في رأينا أنفع بالقرى والمداشر في النقل المدرسي.

والإجراء الآخر الهام في نظرنا هو ذلك المتعلق بتوزيع منح الثلاثية للتلاميذ الذين يعانون أبائهم من مشاكل مادية ومالية وميزة هذه المنحة أنها ترتبط بتمدرس التلميذ الحقيقي وستكون موجهة فعلا لتدريسه؛ لقد أثبتت هذه الطريقة نجاعتها في الماضي لأنه لا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مباركي، بذلك نكون قد استنفدنا قائمة المتدخلين، يبقى علينا - وقبل أن ننهي أشغالنا في هذه الجلسة - أن نعطي الفرصة لرؤساء المجموعات البرلمانية لكي يأخذوا الكلمة ويعبروا عن الموقف من الوثيقة القانونية الهامة التي تعرض علينا، والمتدخل الأول سيكون السيد فريد هباز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم.

السيد فريد هباز (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم): شكرا السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية ومعاونيه المحترمين،
معالي وزير الفلاحة المحترم،
زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
رجال الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المالية لوحدها يمكنها أن تحسن صورة البلاد وتعيد الثقة في الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي على وجه التحديد، ففي أجواء مماثلة يستفحل فيها الكسل وفي بيئة تقتل المبادرة وروح العمل ومازال فيها بعض المسائل الأساسية لم تحسم كمسألة العقار ليس هناك من معجزة ننتظرها، وحتى نكون أكثر وضوحا نحن نقترح المزيد من التشجيعات للاستثمارات الكبرى التي تخلق مناصب الشغل والقيمة المضافة بمنحها خطوطا قرضية امتيازية محفزة من الخزينة العمومية. فالواقع أن بعض الاستثمارات الاقتصادية في مختلف القطاعات الصناعية أو الخدمات تتسم بالتكلفة الباهظة نسبيا وشروط الاستغلال والمردودية تتطلب مدة طويلة، في حين أن الشروط الحالية للقروض الممنوحة من قبل البنوك لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الصعوبات.

فمن شأن تلك القروض التي توضع من قبل الخزينة العمومية تحت تصرف المشاريع الكبرى ضمان النمو المستدام وتقلص من نسبة اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بمفرده.

معالي الوزير، مما لا شك فيه أنكم تشاطروننا الرأي بأن مشكل العقار يكون عائقا كبيرا على الاستثمار، فما زال عدد كبير من المشاريع الاستثمارية الاقتصادية يعاني بسبب مشكل التكلفة الباهظة حتى قبل الإنجاز بسبب أسعار التنازل على العقار ولهذا فإننا نقترح عليكم دراسة إمكانية منح العقار بدينار رمزي قصد إنجاز المشاريع الكبرى التي تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية للبلاد، خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا.

نحن مقتنعون تماما أن النجاح في خلق مناصب الشغل والتنمية أهم بكثير مما يمكن أن يجلبه العقار. أما بالنسبة لقطاع التربية فقد استفاد القطاع مرة أخرى من ميزانية هامة ويحاول فعلا قانون المالية في مختلف موارده مرافقة إصلاح المنظومة التربوية، هذه الإصلاحات التي هي في طور النجاح إن نحن أخذنا بنتائج امتحانات شهادتي المتوسط والباكوريا، وفيما يخلصنا أثنى على وجه الخصوص الإجراءات

سيدي الرئيس، عندما أتفحص وأتمحص واقع البلاد وواقع التنمية فيها وواقع الشغل وواقع التعاطي مع المال العام وواقع الشباب الذي يمثل سبعين في المئة من الشعب الجزائري وواقع الطلبة وواقع الفلاحين والمستثمرين والعمال وواقع المنظومة التربوية والمنظومة الفلاحية والمنظومة القانونية والمنظومة الصحية وغيرها من أساسيات الحياة مقابل ارتفاع سعر برميل البترول إلى ما يقارب مئة دولار ومقابل احتياطي صرف في حدود مئة مليار دولار ومقابل هطول الأمطار وهذا فضل من الله نجد أن الميزان مختل ويحتاج إلى من يعدله.

من هذا المنطلق، ونحن في حركة مجتمع السلم نتقدم بجملة من الآراء والمقترحات والتوصيات حول قانون المالية 2008 لا لشيء إلا رغبة في استكمال النقص واجتناب السلبيات وتفعيل الإيجابيات من باب الوقوف إلى جانب الشعب الذي هو محل البناء ومحل الاهتمام، لأن سكوتنا خيانة له وخيانة للحكومة أيضا، لأننا لم نأخذ بيدها إلى المسارات القويمة، لأنها حكومتنا ولا فخر ورئيس الجمهورية رئيسنا ولا فخر والجزائر بلادنا بكل اعتزاز وثرواتها وخيراتها لكل الشعب وبكل جدارة وننشد قسما بكل فصولها رغم المحاولات اليائسة.

سيدي الرئيس، إن ما أشارت إليه المادة الثانية من قانون المالية في تحويل الاعتمادات بين القطاعين بمقتضى قرار يتخذه الوالي ومع الضمانات المقدمة أقترح مستقبلا موافقة المجلس الشعبي الولائي وهو بدوره ضمان لا يقل أهمية عما ذكر خاصة أنه يعني ممثلي الشعب على المستوى المحلي ويقلل من هيمنة الإدارة ويساعد على مكافحة الفساد.

أما بالنسبة للمادة 27 نرى أن الفضاء المتاح للإدارة الدنيا (المدير الولائي للضرائب ورئيس مركز الضرائب ورئيس المركز الجهوي للضرائب) الفصل في الشكاوى المتعلقة بمبالغ الضرائب إلى ما دون عشرين مليون دينار أمر يحتاج إلى مراجعة لأن كثيرا من الشكاوى أصحابها ظلموا ولم ينصفوا نتيجة تضامن الإدارة المحلية للضرائب، أعيد وأكرر

أولا، أتقدم بالشكر الجزيل للطاقم الحكومي على الجهود المبذولة في إعداد قانون المالية لسنة 2008 والذي هو أماننا كمشروع قيد الدراسة والإثراء كما أخص بالشكر أيضا اللجنة المالية للمجلس على جهدها وإعدادها للتقرير التمهيدي، ونشكر زملائنا في المجلس الشعبي الوطني على التعديلات التي أدخلوها على هذا المشروع.

سيدي الرئيس، إن قانون المالية لسنة 2008 تزامن وجوده مع عدة قضايا ذات أهمية، أهمها الاستحقاقات الانتخابية التي سوف تنجب الإشراف المحلي على التنمية والبناء، متمنيا لها الشفافية التامة ورجالا أوفياء لهذا الشعب؛ والإنجازات العديدة منها الاستراتيجية ومنها العادي لا ينكرها أحد:

- عودة الأمن والاستقرار إلى بلادنا؛
 - الصيت الدبلوماسي لجزائرنا الحبيبة؛
 - انخفاض المديونية الخارجية؛
 - تقدم الأشغال بالطريق السيار شرق - غرب؛
 - الجسور والمعابر وتجديد الموانئ؛
 - السدود ومحطات التحلية؛
 - الجامعات والثانويات والمؤسسات التربوية؛
 - فتح المطار الدولي وتجديد المطار الداخلي بالعاصمة وتهيئة المطارات الأخرى؛
 - تقدم إنجاز مشروع ميترو العاصمة واستمرار كهربية خطوط السكة الحديدية؛
 - تجديد المستشفيات وتطوير طرق العلاج؛
 - ترقية البيئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛
 - تقدم إنجاز المشاريع السكنية في مشروع رئيس الجمهورية؛
 - حقول الدعم الفلاحي هنا وهناك.
- والعديد من الإنجازات التي لا يمكن حصرها في هذا المقام تؤكد مسار الإقلاع التنموي خاصة وقد عشنا سنوات الجمر، وبالمناسبة أثنى جهود الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن في دفع الجزائر إلى مزيد من الاستقرار والأمن.
- وعندما أذكر هذا، فإنه من قبيل أن نقول للمحسن أحسنت.

وتسند لوزارة التضامن، أمر غريب ومريب؟! فالمطلوب تدارك هذه النقائص لأنها تزيد في تهميش الشباب والطلبة وخاصة أن البنوك موصدة إلا لأصحاب الأكتاف العريضة فأقول أتركوا الكفاءة تفعل فعلتها والأمثلة على ذلك عديدة.

أما ما جاء في المادة 83 مشجع ومفرح لكن أن تحدد المناطق المحرومة عن طريق التنظيم أمر مستهجن يا حبيبي! لماذا لا يشارك نواب الشعب في تحديد هذه المناطق بكل شفافية أو تصاغ مقاييس واضحة تضبط ذلك خاصة أن الأرض تباع بالدينار الرمزي؛ نلغي بلديات راقية، مناطق محرومة!

أما ما تشير إليه المادة 82 حول الترخيص المسموح به للخزينة لرصد خاينة مالية للاستثمار هذا جيد، لكنه دون شرط أو قيد قانوني وهو المال العام وما أدراك ما المال العام! وبالتالي التنظيم يتصرف كيفما يشاء لغياب الضابط القانوني لهذه المادة وبالتالي لا نلوم المستثمرين الجزائريين أو الأجانب في العزوف عن الاستثمار في بلادنا.

سيدي الرئيس، إن حرمان فئات وشرائح كثيرة من الشعب الجزائري من الاستثمار والنشاط التجاري نتيجة إصرار وزارة المالية على عدم فتح شبابيك بنكية لا ربوية أمر فيه موقف سياسي واقتصادي على الأقل غير مريح لعموم الشعب الجزائري رغم الوعود المقدمة في مجلسنا هذا، أجيبيونا بوضوح وصراحة رحمكم الله.

معالي الوزير، أين قانون ضبط الميزانية الذي وعدنا به؟ غيابه ألموقف سياسي أم لعمليات إجرائية؟

إن تراجع الحكومة على قرار وضع الأموال العمومية في البنوك الخاصة المعتمدة أمر نفهمه، لماذا لم تتراجع عن الأحكام القضائية في حق من هم في السجن بتهمة وضع المال العام في البنوك الخاصة المعتمدة أيضا؟

وفي ختام مداخلتني أتقدم بجملة من الاقتراحات العملية عساها تساهم في ترقية التنمية في بلادنا:

نتيجة تضامن الإدارة المحلية، وفي نفس الوقت تيسر سبل التعاطي بالرشوة.

أما المادة 47 والتي تعدل وتتم المادة 156 من قانون المالية لسنة 1985 تعفي المستورد من إجراءات المراقبة على البضائع الجديدة المستوردة قصد الاستهلاك الشخصي أو العائلي ولا تتجاوز 100.000 دج، إن فتح هذا الباب - رغم أنه شيء قليل - هو إعطاء فرصة للعمليات المشبوهة أثناء التصريح ما الضامن؟ ومن المفروض أيضا تحديد المواد المستثناة في القانون بشكل واضح ودقيق. أما بالنسبة للمادة 44 والتي تعدل وتتم المادة 120 من قانون الجمارك حول السلع المشبوهة بالتقليد، هذه المسألة تحتاج إلى إيضاحات رمزية من الحكومة للمواطنين المستهلكين خاصة في مجال قطع الغيار والمأكولات والأدوية ومواد البناء لأنها تمس بحياتهم.

وما أشارت إليه المادة 55 من الإعفاء من الرسوم الجمركية عند استيراد البذور الخاصة بإنتاج المواد الفلاحية الغذائية هذا جيد، لكن يمكن أيضا تحديد سقف سعر بيع هذه المواد الفلاحية الغذائية لتصل الفائدة إلى المستهلك ولا يستأثر بها المنتج فقط خاصة المواد الأساسية واسعة الاستهلاك.

وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أثنى عمليات دعم السياحة والصناعة التقليدية والاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة ونثمن إجراء تخفيض تسعيرة الكهرباء للجنوب وتخفيض النقل الجوي للمرضى ومرافقيهم من ولايات الجنوب الواردة في المادة 79 من هذا القانون.

سيدي الرئيس، إن تأسيس صندوق استثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة المتوسطة المشار إليه في المادة 81 شيء جميل ونثمنه أما تسييره يوكل إلى هيئة عمومية بيد أن الصناديق الأخرى سألقة الذكر مسندة إلى وزارتها القطاعية، السؤال لماذا لا يسند مباشرة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر؟ إضافة إلى مؤسسة دعم تشغيل الشباب، المشروع يصل فيها إلى مليار سنتيم فتنبني عنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة

السيد ناصر بوداش (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي):

شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء والمرافقين لهم،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

السلام عليكم.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

إن مناقشة قانون المالية، يعتبر فرصة سنوية سانحة للتطرق لأوضاع بلادنا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وإقرار هذه القضايا.

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، تولي اهتماما لهذا الأمر، وتريد الإدلاء بآرائها حوله سواء فيما يتعلق بإيجابيات المشروع الذي هو قيد الدراسة أو تعلق الأمر كذلك بما يجب استدراكه في المحطات المقبلة.

سيدي الرئيس،

أيها السادة،

أما فيما يتعلق بالإيجابيات التي يجب أن نسجلها عرفانا لمجهودات وصواب في الحكومة التي نحن طرف فيها فنريد سردها على النحو التالي:

أولا: غياب المزيد من الضرائب ومداحيل الدولة مريحة كما هو معروف، ضرائب قد تتقل أعباء النشاط الاقتصادي وقد تضيف المزيد من المتاعب للمواطنين.

وهنا نريد أن ننوه بدور زملائنا في المجلس الشعبي الوطني ومنهم كتلة التجمع الوطني الديمقراطي على إبعادهم الزيادات المقترحة في مجال البنزين.

ثانيا: نعبر عن ارتياحنا لحرص الحكومة على تعبئة كل الإمكانيات المالية المطلوبة من أجل تجسيد المشاريع التي سجلها فخامة رئيس الجمهورية في البرنامج الخماسي وكذلك برامج الهضاب والجنوب.

إن هذه النقلة النوعية في مرافقة المشاريع بحاجياتها المالية كاملة، من شأنها أن تحفز وتيرة الإنجاز ومن شأنها كذلك أن تضع الآن المسؤولية على القطاعات المعنية كل منهم على حدة، ونأمل أن تحرص هذه القطاعات على المزيد من الفعالية لبعث

– أقتراح ملتقى دوليا في ولاية الوادي بين قطاعات الصحة والموارد المائية والبحث العلمي حول التفوئيد والشثمانيز وأمراض السرطان على غرار الملتقيات المعهودة، دعونا من البريكولاج، نريد ملتقى علميا دقيقا لتحديد هذه الظاهرة، الناس يموتون يوميا في الطرقات والمستشفيات.

– أقتراح عدم إسناد مؤسسة دعم تشغيل الشباب لوزارة التضامن إنها تبني مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فلماذا تُسند إلى وزارة التضامن؟ هذه سياسة ليس لها معنى في قاموس الاقتصاد، بل أقتراح إسناد مؤسسة دعم تشغيل الشباب إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– أقتراح إنشاء المجلس الوطني للشباب، تدرس من خلاله قضايا الشباب الاستراتيجية، لا تبقى في البريكولاج، لنستمع إلى مشاكلهم، بل نؤسس مجلسا وطنيا خاصا بالشباب ونصغي إليه مباشرة عن طريق ممثليه.

– أقتراح أن تتكفل الحكومة وعن طريق الولاية بإنشاء مرفق استراحة واستجمام للعائلات والأطفال، في كل ولاية ينشئها مستثمرون بدعم الدولة وقروض البنوك بهامش الخدمات البنكية فقط ومشاركة المعني (المستثمر) ولهذه الحالة تباع الأرض بالدينار الرمزي.

– أقتراح برمجة – ولو على المدى المتوسط – طريق سيار (مسيلة – بسكرة – ورقلة) لربط الشمال بالجنوب من أجل دعم التنمية وتوفير اليد العاملة.

– دعوة الحكومة إلى السعي لإيجاد آليات لرقابة الدعم الفلاحي لبلوغ الهدف المنشود منه.

وفي الأخير، أشكركم على حسن الإصغاء وكرم الاهتمام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد هباز، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع السلم، والآن أحيل الكلمة إلى السيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي.

بين الأثرياء والمعوزين، مداخل تحسين الأوضاع الاجتماعية في المجتمع وتحفظ كرامة المواطن، والذي لم يكن من القدر المحتوم أن يبقى دوما رهينة تضامن يمس بكرامته وحقوقه.

إن الحديث عن الاستثمار أصبح اليوم موضوع انشغال أكبر، والجزائر دخلت في مسار فتح سوقها للآخرين وهي تسجل تفهقر نسيجها الصناعي وحتى تراجع قدراتها الفلاحية والدليل على ذلك ما عرفه مؤخرا الاستهلاك المحلي لبعض المواد الضرورية.

سيدي الرئيس، إن حديثنا حول هذه النقائص لم ينطلق من الميول الديماغوجية التي لم تكن ولن تكون من مواهب التجمع الوطني الديمقراطي، بل هي نتيجة المقاربة بين تطلعات المجتمع وقدرات بلادنا حاليا وسنعل ذلك بأمثلة ملموسة.

ففي المقام الأول، أيعقل أن نخفض الضرائب ظرفيا لاستيراد البطاطا وهو أمر يشير إلى العجز محليا ولم تأت الحكومة بتدبير يشجع الإنتاج الفلاحي من خلال تخفيض الضرائب على البذور المستوردة أو على الآليات الفلاحية؟

والحمد لله أن هذا الانشغال تكفلت به التعديلات التي أدخلت على هذا المشروع من طرف نواب التجمع الوطني الديمقراطي، وأقول هنيئا لإخواننا الفلاحين.

أما في المقام الثاني ودائما في المجال الفلاحي، هل من المنطق أن تقرّ الحكومة مسح ديون المؤسسات العمومية بمبلغ 300 مليار دينار بحكم الضرورة - طبعاً - ولم تأت بتدبير يسهل على الأقل أمر الفلاحين المدانين بأقل من 20 مليار دينار جملة ونحن ننتظر من الفلاح المزيد من الجهد في الوقت الذي تلتهب فيه الأسواق الدولية للحبوب والحليب على سبيل المثال.

سيدي الرئيس، نظرا لأهمية القطاع الفلاحي وأخذا بعين الاعتبار الاعتمادات السنوية التي تمنح من ميزانية الدولة إلى الصناديق الخاصة لدعم نشاط هذا القطاع، نريد أن نلفت انتباه الحكومة وخاصة وزارة الفلاحة على ضرورة التقييم والتحليل

الأمل لدى المواطنين.

سيدي الرئيس، لاحظنا بأن مجهود الدولة عبر مشروع الميزانية لسنة 2008 يفوق 4300 مليار دينار أي ما يعادل 60 مليار دولار وهذا يساوي تقريبا صادراتنا من المحروقات والسلع الأخرى.

وتجدر الإشارة بأن الدولة الجزائرية عبر ميزانية التجهيز تخصص سنويا حوالي 2300 مليار دينار أي ما يعادل 32 مليار دولار لدعم المجهود التنموي في البلاد وتوفير المنشآت القاعدية الضرورية لدعم الاستثمار.

رقم في انتظار التجسيد ميدانيا، في بلد يواجه العديد من التحديات والعديد من الرهانات.

ثالثا: نسجل بارتياح تعبئة القروض المالية اللازمة لتغطية شبكة الأجور الجديدة للوظائف العمومي والتي نأمل في الإسراع بنصوصها التطبيقية، لتجسيد هذا التحفيز لخدّام الدولة وللطليعة منهم لاستعادة الطبقة المتوسطة في الجزائر.

كما نعبر عن ارتياحنا للرفع من الاعتمادات المالية الموجهة لبعض الشرائح المعوزة في إطار التضامن الوطني أو تكوين الأجيال الصاعدة في مختلف القطاعات المعنية.

سيدي الرئيس، إن تسجيلنا للإيجابيات التي جاء بها قانون المالية يفرض علينا الإفصاح عما نراه من نقائص في هذه الوثيقة وذلك من منطلق حقائق الميدان ومن واجب الصراحة نحو الحكومة التي نحن طرف فيها.

بالفعل فالكل يتفق على المتاعب الثقيلة الموجودة في الميدان على الصعيد الاجتماعي عند أغلب الشرائح وخاصة في وسط الشباب الذي كان منذ أسابيع فقط موضوع اهتمام الدولة على قمة هرمها. عند الحديث عن المتاعب الاجتماعية تذهب الرؤية نحو مشكل البطالة التي هي في انتظار حلول فعالة، أقول: حلولا فعالة، والحديث عن البطالة يلح بصفة خاصة على قضية الاستثمار كونه المصدر الوحيد لخلق المزيد من الثروة في الوطن ولتوفير المزيد من مناصب الشغل الحقيقية وكذا توفير مداخل للمواطن، مداخل تقلل من الهوة التي تتوسع يوميا،

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

إن التجمع الوطني الديمقراطي يضع دوما مصلحة البلاد في قمة أولوياته كما أنه شريك وفي نريد فقط إيصال انشغالات المواطنين وتطلعاتهم الحقيقية لتعزيز إرادة الحكومة للذهاب نحو إجراءات أكثر موضوعية ولتفادي الخضوع لمطالب شعبية ومدافعوها كثيرون مع الأسف.

كما أننا في ساحة وطنية مفتوحة لمختلف الآراء أردنا أن نعزز رغبة دولتنا في ترقية اقتصاد قوي يستجيب لحاجيات بلادنا ويسمح لها بالذهاب نحو العولمة بأوراق رابحة ونريد هنا أن لا نترك المجال للوبيات فقط، التي تدافع - مع الأسف - إلا على مصالح ظرفية وأصواتها عديدة وقدراتها في الضغط قوية.

وفي الأخير وكشريك حقيقي في الطاقم الحكومي، نريد لحكومتنا ومن خلالها لبلادنا، ألا تضيع الفرصة السانحة التي تعيشها الجزائر اليوم من خلال ما توفر لها من إمكانيات مالية نحمد الله عليها، فالأوضاع المريحة التي نعيشها اليوم حتى وإن لم يتقاسمها الجميع، قد تؤدي - لا قدر الله - إلى آفاق قد تكون صعبة واقتصادنا لا يزال رهينة النفط الزائل وحتى سياستنا الاجتماعية مرتكزة على خزينة الدولة فقط.

سيدي الرئيس، إن التجمع الوطني الديمقراطي يؤكد للحكومة دعمه، نشكركم جميعا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي والآن أحيل الكلمة إلى السيدة زهية بن عروس عن المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي.

السيدة زهية بن عروس (عن المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي): شكرا سيدي الرئيس.

الدقيق لنتائج البرامج المنتهجة، ومقارنة الدعم المالي مع تطوير الإنتاج الزراعي والمردودية لأن الزيادة الفاحشة للمنتوجات الزراعية والأزمة التي خصت بعض المنتوجات الأساسية تبرهن على فشل السياسات والبرامج المطبقة في هذا القطاع.

في المقام الثالث؛ ونحن نتألم جميعا من آفة البطالة فمن واجبنا أن نتساءل عن أسباب التباطؤ في تخفيض الأعباء الاجتماعية على المشغلين أو حتى على عدم تنفيذ - إلى غاية الآن - تدابير قانون صادقنا عليه في السنة الماضية في هذا الشأن.

وفي المقام الرابع؛ والدولة تجند 10.000 مليار دينار للاستثمار العمومي للسنوات الأخيرة للبرنامج الخماسي، فإنه من واجبنا أن نتساءل عن أسباب عدم تسخير عشر هذا المبلغ أي 100 مليار دينار لتحفيز الاستثمار الاقتصادي من عملية تأهيل المؤسسات أو تخفيض الضرائب على الشركات، بل من واجبنا أكثر أن ننبه إلى ضرورة تطبيق ما أقره مجلس الوزراء في سنة 2006 لإعطاء نظام الامتياز الخاص للاستثمار في الجنوب والهضاب، يعني بسرعة.

أما في المقام الخامس والأخير، من واجبنا أن نتساءل عن أسباب غياب إجراءات من شأنها أن تخفف من كلفة قروض الاستثمار وبنوك بلادنا تحوز أكثر من 1000 مليار دينار من قدرات تبحث عن استعمالها، والاستثمار الاقتصادي يعاني من قلة القروض البنكية.

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي ننتظر هذه التدابير كما ينتظرها عالم المؤسسات الاقتصادية الوطنية عوض المنهج الحالي الذي يشجع بإفراط استهلاك المنتج الخارجي وأحسن مثال هنا: استيراد السيارات الذي وصلت كلفته منذ بداية السنة أكثر من 150 مليار دينار أي 2 مليار دولار حسب أرقام رسمية نشرت في الصحف في حين أن بلدا مجاورا أقام أخيرا شراكة لصناعة السيارات بمبلغ 1.2 مليار أورو، وهنا يحق لنا أن نتساءل عن مدى نجاعة وجدية خياراتنا الاقتصادية.

النظرة الإنسانية بعيدا عن مسارات اقتصاد السوق والعلومة.

سيدي الرئيس، يجب ألا تعتمد قوانين المالية فقط على الرسم والضريبة وأحكام جبائية متعددة، وألا يُنظر لأي تخصيص للخدمة الاجتماعية على أنه مزية أو صدقة من الخزينة العامة ينظر لهذا وذلك في أطر ضيقة لاقتصاد السوق الحر أو العولمة اللإنسانية.

فالتخصيص المالي للمعوزين والفقراء والمحتاجين والمناطق المحرومة وكذلك البعيدة جغرافيا بين الشمال والجنوب أو لظروف مناخية أو كوارث طبيعية تعرضت لها، فهذا التخصيص المالي مهما غلا مقداره وثمرته وحجمه يبقى الإسمنت الضامن لوحدة الجزائريين وتضامنهم.

كما ننثني على مسألة تصفية العقار بعدم التنازل عن ممتلكات الدولة إلا بعد الوفاة والسهر على تطبيق القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية بحيث لا توزع أملاك الدولة للخواص للاستثمار فيها إلا بعد أن تدخل في وعاء الدولة شريطة أن يدر هذا الاستثمار أرباحا وفوائد تخدم أولا وقبل كل شيء المصلحة العمومية والتنمية ككل.

كما لا يفوتنا التنويه بالإجراء الجديد المتمثل في إعفاء البذور الخاصة بإنتاج المواد الفلاحية الغذائية من الرسوم الجمركية، هذه الأخيرة التي تتفكك مع مرور الزمن ضمن التدابير التحفيزية والتسهيلية للإنتاج والاستثمار الوطني بما يتماشى واتفاق الشراكة والتعاون الدولي.

وعلى هذا الأساس ولمعالجة واستدراك بعض النقائص والثغرات لا بد من التقدم بتوصيات تمس بالدرجة الأولى قانون الإجراءات الجبائية من خلال ضرورة وحتمية التخلي عن الوسطاء والوكالات في التعامل الجبائي والمالي وما ينجر عن ذلك من انحرافات تتصل بالفساد الإداري.

فمن المستحسن والضروري أن يباشر صاحب المصلحة أعماله بنفسه إلا استثناء تفاديا لتجارب انتحال الصفة، وبالتالي الفشل الإداري الحتمي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة، زميلاتي وإن كن غائبات،
أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.
أودُ بداية أن أرحب باسم مجموعة الثلث الرئاسي بممثلي الحكومة: وزير المالية ووزير الفلاحة والإطارات المرافقة لهما.

ونحن ندرس قانون المالية لسنة 2008 الذي يُشرِّحُ فعلا لسياستنا الاقتصادية ولمكانتنا وموقعنا على الصعيدين القاري والدولي.

إنه لا يخفى على أحد مدى أهمية قانون المالية في الإجابة والاستجابة لانشغالات وتساؤلات المواطنين ومن ثم في التخطيط المحكم والإيجابي لكل ما يتصل بحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهنا أريد أن أنوه بالمجهودات المبذولة في الغرفة الأولى وقت مناقشة وإثراء وتعديل نص هذا القانون الحيوي والمصيري في حياتنا بما يتماشى والتوازنات العامة لميزانية الدولة واهتمامات المواطن.

وعليه - سيدي الرئيس - ومن خلال ما جاء به قانون المالية الجديد يبقى في نظرنا السعر المرجعي المعتمد فيه (أي 19 دولارا) بعيدا عن الواقع والتغيرات الحاصلة في زيادة المتطلبات والحاجيات الاجتماعية.

رغم ذلك فإننا في مجموعة الثلث الرئاسي نسجل بارتياح ما تعلق بالدعم الاجتماعي وتكفل الدولة بتغطية نفقات الوقاية والتكوين والعلاج للمعوزين والمحرومين من أبناء مجتمعنا والذين هم غير مؤمنين اجتماعيا أي غير مستفيدين من الضمان الاجتماعي.

إلا أن رصد ما مقداره 38 مليار دينار جزائري لهذا الجانب محفز يقتضي أن يكون مكملا لسياسة اجتماعية استشفائية تضامنية العامل الوحيد فيها

لثلث الرئاسي أن جميع الشركاء للسلطات العمومية وكل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين معنيون في الإسهام في إنجاح تطبيق نصوص وبنود هذا القانون.

أما عن شق التعاون الدولي نجد أن قانون المالية الجديد يتجاوب مع التحول والتناسق الدولي أي الانسجام مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة مثلما تعكسه بعض المواد نذكر منها براءة الاختراع والملكية الفكرية وكذا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما يستدعي الإسراع في تفكيك التعرفة الجمركية وإنهاء العمل بها تدريجيا.

سيدي الرئيس، اليوم ونحن نعيش ظرف الانتخابات المحلية لـ 29 نوفمبر كقفزة نوعية في توطيد المسار الديمقراطي في الجزائر، كان يتوقع أن تتقارب الأفكار والطروحات السياسية والانتخابية إلا أن البعض لا يزال يعيش بل ويجتر الخطاب الشعبوي واللائقالي، في حين اغتنم البعض الآخر الفرصة الإعلامية لطرح أفكار تقليدية، مخزون ادخاري يعيش عليه متناسيا التغيير والتجديد الحاصل داخل مجتمعنا المعترف به صراحة داخليا وخارجيا.

الملاحظ محليا فعلا أن الهبة قوية والإرادة السياسية متوفرة، لكن البدء في المشاريع وإتمامها يراوح مرحلة وضع الحجر الأساس أو الإسراع في الإنجاز تحت أي ظرف وغطاء لا يحترم النوعية والكيفية والجودة.

منشآت تتأثر وتتهدم تحت أول ظرف طبيعي يعترها، سواء في الطرقات أو البناءات أو الوسائل التكنولوجية الحديثة، وفي حالات كثيرة لا يصرف جزء كبير من المخصصات المالية لولاية ما وقد تعاد للخزينة العامة في نهاية السنة. الحجة في ذلك أن المنشآت والمرافق العامة والخاصة وحتى الأجنبية منها لا تقبل على الأنشطة المطلوبة لكونها تتطلب إمكانات مادية ومالية وبشرية كبيرة لا تتوفر عليها هذه الأخيرة، فلا بد إذن من إيجاد حل مستعجل ومستعجل جدا لأنها تكاد تعمم على كل الولايات الداخلية.

جرأء الجري وراء قضاء الحاجة بمقابل، أي طلب الرشوة والتحايل على القانون بأية طريقة كثيرا ما تستعمل فيها المصلحية والنفعية والمحسوبية وغير ذلك.

لعل من السلبيات التي علينا تداركها ضمن توصياتنا تجنب كثرة الصناديق الخاصة التي تبقى فعلا خاصة للغاية!! وتتعد أساليب الرقابة والمحاسبة فيها. ألم يحدث قبل اليوم أن امتد صندوق الجنوب إلى حدود الهضاب العليا بل ومناطق ساحلية في الشمال؟

المطلوب كذلك وبصفة ملحة ومستعجلة إعادة النظر في تمويل البنوك بما يتماشى وسياسة القرض الموجه للمواطن.

ومن الشائع أن سياسة الدينار الرمزي أصبحت مثيرة للحساسية نظرا لما أثبتته تجارب الماضي من فشل ذريع فلا يمكن بأي حال من الأحوال التفكير في منح الامتياز لمشاريع الاستثمار بالدينار الرمزي ما لم نوضح ونحدد مفهوم الدينار الرمزي في سنة 2008، في آن واحد تحدد المعايير التي يمنح الامتياز عليها وماهي الاستثمارات ذات الأهمية القصوى، كل هذا كلمات مطاطة يمكن التذرع والتحجج بها في أي موقع كان.

فلا مناص من التوضيح في هذه المسألة وإلا تحولت العملية إلى نهب مقنن للثروات واستنزاف رهيب للأراضي والعقار دونما أدنى ضمانات أو شروط للمحاسبة والرقابة.

أما عن البلديات المنكوبة إثر الزلازل والكوارث الطبيعية منها زلزال الشلف سنة 1980 وزلزال العاصمة وبومرداس سنة 2003، فمن غير المنطقي واللامعقول أن نتحدث بعد 27 سنة عن تعويض منكوبي الشلف، وأن ننظر للتعويض بنفس الدرجة ونفس النسبة، ضف إلى ذلك مسألة ديون البلديات التي غالبا ما تخضع للتطهير المتكرر حتى لا نقول في كل سنة، فهنا المطلوب بصفة نهائية مرافقة ديون هذه البلديات وطي ملف التطهير نهائيا.

سيدي الرئيس، من هذا المنطلق وحرصا منا على حسن التدبير وتوفير الأجواء والأدوات الضرورية لإنجاح السياسة الاقتصادية الوطنية، نعتقد كمجموعة

سيدي الرئيس، لا أحد يستطيع أن ينكر بأن الجزائر اليوم تعرف تطورات في جميع المجالات، الاقتصادية والاجتماعية وذلك بفضل السياسة الراشدة والاستراتيجية المحكمة المتبعة من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، هذه السياسة المبنية على ميكانزمات وآليات ناجحة تركز أساسا على إطفاء نار الفتنة وتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الاستقرار الوطني وكذا القضاء على المديونية وتحسين القدرة الشرائية وتفعيل سوق الشغل وحشد كل الإمكانيات المادية والبشرية للتمكين من انطلاق عجلة التنمية الشاملة والمتكاملة في جميع الميادين وعبر كل التراب الوطني، وكذا استعادة الجزائر لمكانتها اللائقة في المحافل الدولية.

سيدي الرئيس المحترم، نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نساند مسعى المصالحة الوطنية من أجل استقرار الأمة وتطورها ونحيي كل الجزائريين على تسامحهم وتأزرهم، من أجل بناء جزائر العزة والكرامة وندعو إلى إثراء ثقافة السلم والسلام ونبذ الحقد والكراهية وجمع شمل الأمة وتوحيد صفوفها.

إن المتتبع لما يحدث في الجزائر من تغيرات عميقة في شتى المجالات، يلاحظ أن البلد يعرف حركة تنموية شاملة وهائلة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يستدعي اليقظة والالتزام بمواكبة هذه الحركية وسد كل الثغرات ومعالجة كل السلبيات ومساها حتى تبنى هذه التنمية على أساس صحيح يضمن لها الديمومة.

سيدي الرئيس، بعد تصفح ودراسة مشروع قانون المالية لسنة 2008 ورغم كل الإيجابيات التي لزام علينا ذكرها من باب الأمانة والعرفان، نرى أن مشروع قانون المالية الموضوع بين أيدينا مبني على عجز مالي سببه التذبذب الجبائي البترولي الناتج عن عدم تغيير السعر المرجعي في ضبط الميزانية والذي بقي ثابتا منذ سنين.

لا شك أن سباق الرهانات المتشعبة وما يفرضه من مواجهات وضع مختلف قطاعات الدولة أمام

سيدي الرئيس، لا يفوتنا التنويه بالمجهود الذي يبذله الجهاز التنفيذي بالتنسيق والتعاون الوثيق مع مؤسسة البرلمان بغرفتيه، هذه الأخيرة التي تعد الملاذ النهائي لكل سياسة وأفكار وميولات تصب في خدمة وتقديم المجتمع الجزائري وازدهاره.

كل هذا في إطار جمعي تكاملي بين سلطات الدولة تحت القيادة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، راعي مسار ومسعى التحول الإصلاحي الثقيل للجزائر وشعبها. عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس التي تحدثت باسم المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي والآن أحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد عبد القادر كمون (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الصحافيون،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي جلستنا هذه لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008 والشعب الجزائري يعيش الاحتفالات المخلدة لذكرى أول نوفمبر، إنها الذكرى الثالثة والخمسون التي سيظل الشعب الجزائري وفيها لها ومعتزا بها لأنها مفخرة عبر التاريخ.

لقد أعادت ثورة نوفمبر للشعب الجزائري هيئته وكرامته وحرية، نهىء الشعب الجزائري بهذا العيد.

قد أعطى أولوية بالغة لتحسين الوضع الاجتماعي والحفاظ على مناصب الشغل الدائمة وفتح المجال أمام الشركاء الاجتماعيين والعمل التشاوري من أجل وضع آليات تسمح بدفع وتيرة النمو الاقتصادي نحو الأحسن وإعطاء ديناميكية جديدة لمختلف الإصلاحات التي لها تأثير مباشر على حياة المواطن الذي يطمح دوماً للتغيير الإيجابي الذي يمس كل قطاعات ومؤسسات الدولة.

لا ينكر أحد منا حجم الإصلاحات المنتهجة في بلادنا كما سبق ذكره، لكن هذا لا يغني عن صعوبة وتردي الوضعية المعيشية لشبابنا الذي لا زال يعاني من البطالة، مما ولد عنده ظاهرة الهجرة عن طريق ركوب البحر والمغامرة غير المأمونة العواقب، فلا بد من الحشد لها وتظافر الجهود واستغلال كل الطاقات للتكفل الأمثل بانشغالات واحتياجات هذه الفئة، ولن نجد أحسن من الخطاب الذي ألقاه فخامة رئيس الجمهورية خلال اختتام اجتماع الحكومة مع الولاية من توجيهات وإرشادات تؤخذ كمرجعية أو إسناد لرسم سياسة التكفل الأمثل الذي يقوم على أساس مهم وهو دعم الاستثمار سواء كان صناعياً أو فلاحياً أو غير ذلك، والذي سيمكن من تحسين الوضعية الحياتية للشباب بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الترفيهية. ما يلفت انتباهنا عند تصفح مدونة مشروع قانون المالية هو المسعى المبذول لامتناس شبح البطالة لدى شبابنا - إن صح التعبير - وذلك من حيث خلق مناصب شغل جديدة حيث إننا نصف هذا المسعى بأنه غير كاف بالنظر إلى ما يعانيه شبابنا من أزمات خانقة أفقدته الثقة في قدرة بلاده على التكفل بتوفير ضروريات الحياة الكريمة له، فنلاحظ في المدونة أن مردودية الضريبة على الدخل الإجمالي المطبق على الأجور خلال الأربع سنوات الأخيرة تعرف ارتفاعاً محسوساً من سنة إلى أخرى، فهل هذه المردودية ناتجة عن الزيادات في الأجور أم عن فتح مناصب شغل جديدة؟ إلا أن ما لا بد من التنبيه إليه، هو عدم الاستثمار دون تمهيد للأرضية الملائمة له بتوفير كل التسهيلات

ضرورية التحديث وتطوير التنمية المستدامة في ظل التحولات العميقة والمتنوعة التي تشهدها بلادنا من خلال القوانين الاقتصادية والمالية التي تفتح مستقبلاً واعداً أمام الجزائر من أجل دخول العولمة بكل ثقة في قدراتها الذاتية وخلق روح المنافسة والوقوف في وجه التحديات التي من شأنها أن تقف في وجه التنمية الشاملة.

واستجابة لهذا اعتمدت الدولة سياسة إصلاحات جذرية مست مختلف القطاعات، لا سيما النظام البنكي والمصرفي، حيث انطلق مسار الإصلاحات منذ سنة 1999، إلا أن وتيرته تبقى بطيئة حسب التقديرات والإحصائيات.

فلا زالت بعض النقائص تجعله حبيس آليات التسيير التقليدية المرتبطة بالقرارات الإدارية الوصية، فلا بد من إيجاد الحلول الناجعة لإزالة هذه العراقيل وفتح المجال أمام عمليات التمويل المثمرة، وذلك بتحديث وتفعيل سياسة تسيير الموائى ومراقبتها مع ضرورة اعتماد مرونة وفعالية في ميدان الاستثمار قصد جلب وتشجيع المستثمرين وتبقى دائماً في الموارد في قسمها المتعلق بالأحكام الخاصة بأموال الدولة؛ وفي هذا الصدد نثمن إجراءات تخفيض نسبة الفوائد على القروض في مجال السكن. أما التدابير الخاصة بالإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تملك السكنات الاجتماعية بمختلف أنماطها، نوصي بضرورة مراعاة - عند تحديد وتقييم الأسعار - مدى أهمية مناطق تواجد السكنات فيها وذلك بتدابير التنازل وذلك لتحقيق الوجه الأمثل للعدالة الاجتماعية ما بين المواطنين.

سيدي الرئيس، نشكر الحكومة ونثمن القرار الشجاع الذي اتخذته والقاضي بزيادة الأجور لفائدة العمال وتسوية أجورهم المتأخرة، هذا الانشغال الذي كان يلاحق الحكومات المتوالية منذ التسعينات، هذا الموقف الذي يستوجب التنويه به ليلقى استحساناً لدى الطبقة العاملة التي تسعى دوماً لرفع مستوى المعيشة في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها بلادنا، ويكون برنامج الحكومة بذلك

إن مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا يعتبر إحدى الخطوات في مسار تخطي هذه التحديات، فرغم النقائص إلا أنه يعتبر مشروعاً هادفاً وواقعياً، نتمنى توفير كل الآليات لتنفيذه.

وفي الأخير نقول للذين قطعوا الأعوام الطويلة في الأقوال والجدال وتعليل الأمة بالأجيال وتمهيدا للانتخابات وتجنيد كل الوسائل للفوز بالكراسي، نقول لهم اتقوا الله في أنفسكم، اتقوا الله في وطنكم، عاشت الجزائر حرة مستقلة المجد والخلود لشهادتنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

بذلك نكون قد أنهينا النقاش العام، وفي نهاية هذه الجلسة لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر للسيدات والسادة أعضاء المجلس على تدخلاتهم ومساهماتهم القيمة التي سوف تستفيد منها - من دون شك - الوزارة أولاً والحكومة ثانياً، والشكر موصول إلى رؤساء المجموعات البرلمانية على عملهم الجاد والمسؤول من أجل توفير شروط نجاح هذا النقاش العام.

يبقى فقط أن أعلمكم أنه غداً على الساعة العاشرة صباحاً سوف نستأنف أشغالنا لنستمع إلى رد السيد وزير المالية، وبالمناسبة بودي أيضاً التذكير بأن المصادقة أو تحديد الموقف من نص هذا القانون سوف يكون يوم السبت إن شاء الله على الساعة التاسعة والنصف صباحاً.

لقد لاحظت مثلكم بأن هناك عدداً من الزملاء قد غادروا العاصمة، بودنا أن يتولى السادة رؤساء المجموعات البرلمانية وكل الزملاء هنا تنبيه زملائهم بأن جلسة يوم السبت ضرورية والمشاركة في عملية المصادقة تعتبر أكثر من ضرورية، شكراً لكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة التاسعة مساءً**

الممكنة وتذليل كل الصعوبات التي قد تعكر الجو وذلك باتخاذ جملة من التدابير والحلول للمشاكل القائمة، نذكر منها على سبيل المثال:

- دعم الشباب وتطوير مشاريعهم الاستثمارية مع التسهيلات البنكية؛
- الإسراع في تطبيق النظام الجديد لأجور العمال؛
- تخفيض الضريبة المتعلقة بالسكن؛
- التكفل الجذري بمشكل العقار؛
- دعم المؤسسات العمومية والخاصة؛
- توفير المناخ الملائم لاستقطاب المستثمرين الجزائريين والأجانب؛

- دعم الفلاحين وتطوير مشاريعهم الاستثمارية وضرورة تخفيض نسبة الفوائد، وفي إطار الدعم الفلاحي نؤكد على مواكبة البرنامج مع خصوصيات كل منطقة واحتياجاتها؛

- تفعيل وتدعيم المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة قصد النهوض بالتنمية الشاملة واستيعاب اليد العاملة؛

- ضرورة إعطاء الأهمية الكبرى للمشاريع والبرامج التي تساهم في إيجاد مناصب عمل دائمة؛
- ضرورة إيجاد موارد خارج قطاع المحروقات لتدعيم وتقوية الاقتصاد الوطني؛

- إعادة النظر في قطاع السياحة الذي تعتبر مداخله في الدول الأخرى من الموارد المهمة، فلا بد من جعلها تتماشى مع أساليب وأنماط السياحة الدولية المعاصرة.

لا أريد تفويت هذه الفرصة للإشادة بالمجهودات القيمة التي بذلتها الإدارة المحلية لإنجاح عملية الترشيحات للمجالس المحلية المقبلة، حيث وفرت كل الإمكانيات وذللت كل الصعوبات، وعملت على أن تواصل هذه الجهود لتغطية العملية التي ستتم إن شاء الله في اليوم التاسع والعشرين من هذا الشهر وذلك بالسعي إلى توفير مناخ انتخابي ملائم قصد مواصلة بناء صرح الديمقراطية والتعددية وإنجاح هذا الحدث الهام، حتى يتمكن المواطنون من التعبير عن إرادتهم الانتخابية.

ملحق

تدخلان كتابيان

حول المناقشة العامة لنص قانون المالية لسنة 2008

كل جهودها لإنجاح عمليات الاستثمار بالتخفيف من الوثائق الإدارية التي ترهق كاهل المواطن ناهيك عن ممارسة الأنشطة الاستثمارية والمساهمة في عجلة التنمية.

إننا نثمن الزيادة في الأجور رغم أنها ليست كافية خاصة بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية كقطاع التربية والتعليم العالي، والشؤون الدينية، وهي القطاعات التي تقوم بعملية الاستثمار الحقيقي، المعتمد على تنشئة الأجيال وإعداد الكوادر.

ولا بد من استغلال هذه الثروة في إضافة مناصب شغل جديدة لاحتضان العدد الهائل من خريجي الجامعات والمعاهد الإسلامية، إضافة تضمن تأطيرا علميا ودينيا كافيا تشغل الشباب وتحفظه من الانحراف والتطرف معا.

إنه لا جدوى من أية محاولة استثمارية ما لم يكن في حسابنا التقليل من حجم البطالة خاصة حملة الشهادات العلمية أو المهنية الذين يجدون الصعوبات والعراقيل لإنشاء مؤسسات أو ورشات نتيجة ما يتم من تعاملات بنكية قائمة على الفوائد الربوية تحول دون تحقيق تنمية ناجحة شاملة.

إن الثروة التي تنعم بها البلاد وما نتج عن ارتفاع سعر برميل البترول يستدعي منا تحديد الأولويات واستغلال هذه الثروة لبناء اقتصاد قوي يضمن الاستقرار ثم الاستثمار وبناء جزائر ما بعد البترول يكون رأسمالها أولا وأخيرا الإنسان. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

1 - السيد محمد مخلوفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد؛
السيد رئيس المجلس المحترم،
السادة الوزراء،
السادة النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية وبمناسبة هذا الشهر العظيم شهر الجهاد والاستشهاد نوفمبر العظيم لا يفوتني أن أترحم على أرواح الشهداء الأبرار، مع تحية العرفان للمجاهدين الأبطال، مهنئا الشعب الجزائري بعيد الثورة الثالث والخمسين، سائلا الله القدير أن تنعم الجزائر الحبيبة بالأمن والرفاه.

إنه لجدير بنا أن نشكر الله تعالى على ما من به على الجزائر من ثروة ونعم، تستدعي منا الإسراع إلى إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية واجتماعية عميقة وفعالة تحرك عجلة التنمية لتكون تنمية شاملة مستدامة يشارك فيها كل الجزائريين.

ولا بد من العمل على إزالة مظاهر الجوع والفقر الذي تتعرض له الفئات الضعيفة مما ساهم في تكريس الهوة بين شرائح المجتمع حيث تغيب الطبقة الوسطى مما ينذر بفقدان التوازن وعدم الاستقرار.

هذه الفئة التي لم يشملها تخفيض ضريبي خاصة بعد ارتفاع الأسعار في المواد ذات الاستهلاك الواسع في بلاد لا تخفى ثرواتها على أحد، إلا أن غياب التخطيط والتنفيذ الصحيح، والمتابعة الجادة كل ذلك حال دون قيام تنمية حقيقية مدروسة.

أضف إلى ذلك غياب التسهيلات للاستثمار في مختلف القطاعات وانتشار البيروقراطية وبروز الاحتكار، وغلبة النظرة الأحادية والذهنية الأنانية مما يتنافى مع الاقتصاد التنافسي (الحر والمنتج). كما يجب أن تعمل البنوك والمؤسسات المالية

المكلفة بمراقبة المشرفين على الإنجاز يوميا كما أن صاحب المشروع يعطي عناية واهتماما كبيرين للسير الحسن للأشغال، ضف إلى ذلك الزيارات المفاجئة التي يقوم بها مختلف المسؤولين طيلة مدة الإنجاز.

لكن عند انتهاء الأشغال وتسليم المشروع ومع بداية استغلاله نسجل عدم الاهتمام بعملية الصيانة والتسيير.

وأذكر على سبيل المثال عشرات الحواجز المائية (Retenues collinaires) المنجزة والموجودة عبر التراب الوطني التي تعرف مشاكل التسيير والصيانة.

3 - السكن: يجب العمل على تحفيز عرض السكن والسهر على تنويعه حتى يتمكن كل مواطن من الحصول على سكن يتماشى وإمكانياته.

إن الطلب في ارتفاع مستمر غير أن تنفيذ البرامج السكنية في طور الإنجاز يعرف صعوبات كبيرة تؤدي إلى تأخر معتبر لتسليم السكنات في الآجال المحددة إضافة إلى ارتفاع تكلفة المسكن مما ينعكس سلبا على المستفيد الذي يصبح عاجزا على مواجهة الأعباء الإضافية.

كما أن القطاع يعرف مضاربة كبيرة في ما يخص مواد البناء، حيث أصبح تدخل الدولة ضروريا لمراقبة الأسعار وضبطها ومحاربة الوسطاء الناشطين خارج القانون.

4 - الفلاحة: إنه قطاع استراتيجي، حيث إن الشعب الذي يتوصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في التغذية يتخلص من أي تبعية خارجية.

عناية خاصة أعطيت لهذا القطاع أين برامج دعم عديدة مست الفلاح بصفة مباشرة وهذا لتحسين وتطوير هذا النشاط النبيل، غير أن النتائج المتحصل عليها ليست مرضية مقارنة مع الأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية.

المنتوج الوطني اليوم في تناقص مستمر بينما أسعار المنتوجات الموجودة في السوق أصبحت فوق قدرة شراء المواطن.

عتاد فلاحي ضخم وزع على الفلاحين غير أنه بدل أن يستغل في تحسين ورفع المنتوج الفلاحي

2 - السيد مسعود بودوحان:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن العرض الذي تقدم به معالي وزير المالية لنص قانون المالية لسنة 2008 من حيث المؤشرات لا يدعو للشك أو التشكيك من ناحية كل المؤشرات المتعلقة بالتوازنات الكبرى للدولة من الناحية الاقتصادية ومن الناحية المالية وكذلك من ناحية الموارد والنفقات.

فالمشكل ليس في مصداقية كل هذه المعطيات وإنما مقارنة بالواقع الذي يعيشه المواطن وتدايعات حالته الاجتماعية من حيث تدني مستوى المعيشة، اتساع دائرة الفقر، الفقراء، البطالة خاصة في أوساط خريجي الجامعات، وموضوع الشباب والآفات التي تنهكه، فهذا الواقع أي واقع المجتمع لا يعكس البحبوحة المالية المتوفرة الناتجة عن المداخيل الصادرة عن المحروقات.

كلنا نعرف بأن الهدف من الميزانية السنوية هو التكفل بالمشاكل الاجتماعية للتخفيف من معاناة المواطنين وتحفيز الاستثمار ودعم التنمية وخلق الثروة. وفي إطار مناقشة هذا القانون بودي أن أتطرق لبعض النقاط:

1 - إن إنجاز المشاريع الكبرى في إطار تجسيد المنشآت القاعدية كالمطارات الموجودة عبر تراب الوطن والمستغلة بنسب ضئيلة أو في بعض الحالات مغلقة تماما ينجر عنه أضرارا جمة تعود على الاقتصاد الوطني، أين مصاريف الصيانة والحراسة تكلف أموالا طائلة على حساب المجموعة الوطنية بدلا من المساهمة في الرقي الاجتماعي وخلق الثروة، ولهذا يجب التفكير في إدماج هذه المنشآت القاعدية تدريجيا في محيط الاقتصاد الوطني.

2 - إن المشاريع الموجودة في طريق الإنجاز تعرف نشاطا خاصا أين تبذل مجهودات كبيرة في إطار متابعة الأشغال من طرف مكاتب الدراسات

عمل بعض المضاربين الذين لا علاقة لهم بالقطاع على تحويل نشاط العتاد لأغراض أخرى غير تلك المخططة للدعم الفلاحي.

حتى نتمكن من حماية الفلاحين والحفاظ على المال العام الموجه لتنمية هذا القطاع الاستراتيجي، أعتقد - سيادة الرئيس - أن التفكير في إنشاء لجنة وطنية لمتابعة هذا الملف أصبح ضروريا.

سيدي الرئيس، تلك هي أهم النقاط التي أردت أن أطرحها في هذه المناقشة، وشكرا والسلام عليكم.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 13 ذو الحجة 1428

الموافق 22 ديسمبر 2007

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587